

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:
- مغني ناصر

من إعداد الطالبتين:
- بلحوت نبيلة
- ممني جميلة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. طيبي طيب	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.مغني ناصر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ سنوسي علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا



شكر

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا

وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف مغني ناصر على إشرافه على هذا العمل

وعلى تعليماته وتوجيهاته ونصائحه لنا في هذا البحث

فجزاه الله خيرا

وكما لا ننسى أعضاء اللجنة سنوسي علي وطيب الطيب على مناقشة

هذه المذكرة

والى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والى كل من قدم لنا يدا المساعدة من قريب أو من بعيد

ولو بكلمة طيبة

والحمد لله رب العالمين

الإهداء

إلى نبع الحنان والأمان وسر السعادة أُمي الغالية

حفظها الله

إلى الذي شجعني وكان سندا لي في هذه الحياة أباي الغالي

حفظه الله

إلى أختي و إخوتي

إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل الصديقات زوليخة، سهام، أمال،

كريمة، حياة، جميلة، شافية.

وإلى كل من سرت معهم على درب العلم والتعلم

نبيلة

الإهداء

إلى قرة العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني

ومن نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة إلى تلك المرأة العظيمة

أمي العزيزة حفظها الله.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمزا للحب والعطاء إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي

وأفنى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل الكريم

أبي الغالي حفظه الله.

إلى أخواتي العزيزات خوله شيماء ميمي وزوجها عبد الحكيم والكتكوتة مايا

والى أخي الغالي عبد القادر.

إلى من جمعني بهم صلة الرحم أعمامي وعماتي وخالي وخالاتي والى أبناءهم

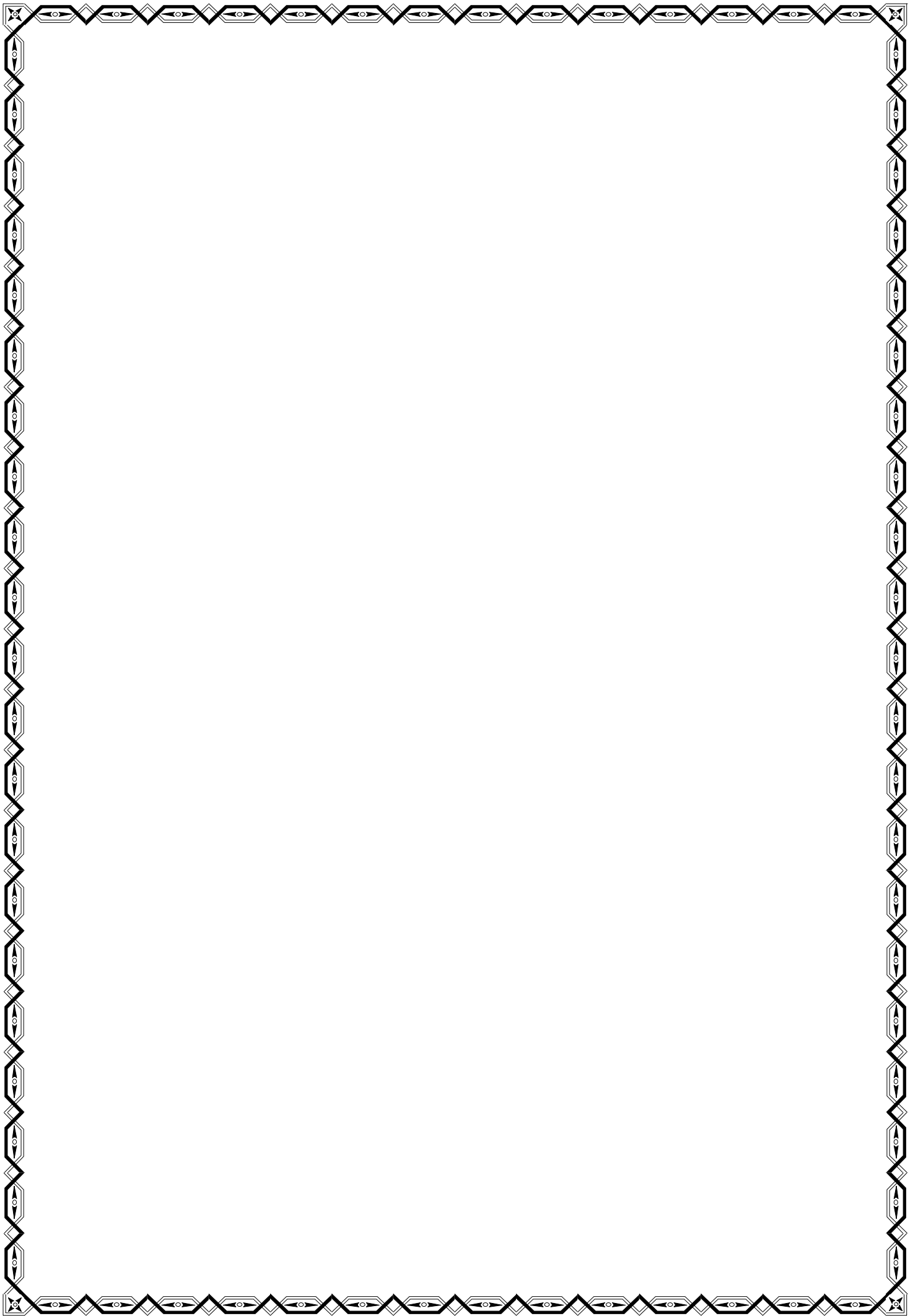
وكل الأقارب.

إلى صديقاتي حياة مليكة ليلى نبيلة زهرة وردة والى كل طالبة سنة ثانية

ماستر مالية ونقود إلى كل الأساتذة والى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلبي

اهدي عملي هذا.

جميلة





فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول والإشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
7	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي
9	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
21	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم
21	المطلب الأول: تعريف التضخم والنظريات المفسرة له
25	المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه
27	المطلب الثالث: آثار التضخم
29	المطلب الرابع: وسائل التحكم في التضخم
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)
36	المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2010)
37	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)
41	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

47	المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)
47	المطلب الأول: الأمر الرئاسي 11-03
48	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)
51	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)
56	خلاصة الفصل
58	الخاتمة العامة
62	قائمة المراجع
67	الملاحق
	الملخص



قائمة الجداول والأشكال



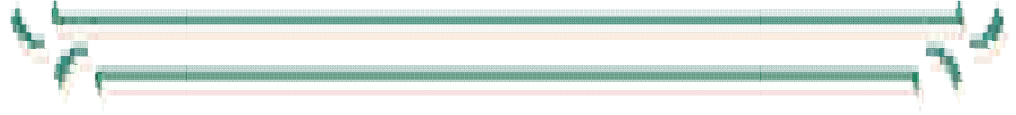
قائمة الجداول والأشكال:

أ- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010).	38
02	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).	39
03	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة	40
04	تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر	41
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (-)2010-2000	42
06	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (-)2010-2000	43
07	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (-)2010-2000	44
08	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	46
09	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (-)2015-2011	51
10	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (-)2015-2011	53
11	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	54

ب- قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	15
02	العلاقة بينكمية المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي	23
03	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	42
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)	52



مقدمة عامة



يعتبر التضخم أحد المشاكل التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، والمتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار والذي يزداد تأثيره على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى نظرا لدورها الجوهرى في معالجة الاختلالات الاقتصادية من بينها الحد من مشكلة التضخم من خلال تدخلها بإجراءاتها وأدواتها لمسايرة الوضع النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يقوم البنك المركزي بالتخطيط لرسم السياسة النقدية بغرض ضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل لتثبيت التدفق النقدي ومن ثم يقوم باستخدامها بكيفية سليمة تتماشى مع وضعية الاقتصاد وإمكانياته.

وفي الجزائر بدأت السياسة النقدية تأخذ دورها مع صدور قانون النقد والقرض -10 90 المعدل والمتمم بالأمر (03-11) والليذان نصا على اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات. ومن هنا تظهر أهمية دراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 2000-2015.

1- طرح الإشكالية:

هل نجحت السياسة النقدية في الجزائر في كبح الضغوط التضخمية في ظل التوسع في الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2000-2015)؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالسياسة النقدية، وماهي أدواتها ؟

- ما ماهية التضخم؟

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم، وما أهم الأدوات المستعملة لتحقيق هذا الهدف؟
- ما هي اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم خلال الفترة (2000-2015)؟

2-الفرضيات :

- التحكم في التضخم احد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية .
- تتوقف فعالية السياسة النقدية على مدى وصولها للأهداف المسطرة.
- نجحت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) في كبح الضغوط التضخمية في ظل التوسع في الإنفاق الحكومي.

3-أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعريف بالسياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وكذا التعرف على ظاهرة التضخم، ومحاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الحد من التضخم، وكيفية سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

4-أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم، باعتبار أن التضخم أهم المشاكل التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني .

5-أسباب اختيار الموضوع:

- من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع :
- الرغبة في معرفة طبيعة عمل السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر.
- طبيعة التخصص.
- الميول الشخصي لهكذا مواضيع.

6- حدود الدراسة:

يهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تحديد إطارين إطار مكاني وإطار زمني ، فالإطار المكاني يخص الجزائر حيث نركز على السياسة النقدية وظاهرة التضخم ، أما الإطار الزمني فقد تم التركيز على السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2015 ودورها في معالجة التضخم.

7- المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم استخدام:

- المنهج الوصفي: وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم.
- المنهج التحليلي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

8- الدراسات السابقة :

- أطروحة الدكتوراه تحت عنوان آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية- قدمتها الباحثة بقبق ليلي أسمهان ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، 2015،ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف مما يجعلها عاجزة عن لعب دورها في نقل تأثير السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر .
- مذكرة ماجستير تحت عنوان دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي ، دراسة حالة الجزائر،قدمتها الباحثة حسيبة لعزازي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، حيث توصلت إلى أن السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في التأثير على التوازن الخارجي،فصافي الموجودات الخارجية هي

مصدر الإصدار النقدي في الجزائر، وارتفاع حصيلة الصادرات البترولية هي التي حققت الفائض في ميزان المدفوعات، وليست السياسة النقدية هي التي كانت وراء تحسين وضعية هذا الميزان .

- مذكرة ماجستير تحت عنوان دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن 1990-2003، قدمها الباحث أحمد محمد صالح الجلال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003،

حيث توصل إلى نجاح السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في علاج العوامل الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية نظرا للانخفاض التدريجي في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي واعتماد السلطات الحكومية في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر حقيقية غير تضخمية.

9- صعوبات البحث:

- صعوبة التوسع في الدراسة بشكل كافي وذلك لتحديد الادارة لعدد الصفحات .
- التضارب في الاحصائيات .

10- هيكل البحث:

سنحاول من خلال دراستنا أن نتطرق للموضوع بجانبه النظري والتطبيقي ولتوضيح ماهية المتغيرات ودراسة الجانب التطبيقي اعتمدنا خطة مكونة من فصلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم من خلال تقديم تعاريف متعددة ولمحة عن تطور السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها ولمحة عن التضخم أنواعه وأسبابه وسبل مكافحته والنظريات المفسرة له.

الفصل الثاني: سيتم التطرق فيه إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم خلال الفترة 2000-2015.

المفصل الأول

الإطار النظري

للسياسة النقدية والتضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة. أما التضخم فهو إحدى المشاكل الاقتصادية والمتمثل في الارتفاع العام للأسعار نتيجة عدة أسباب من بينها زيادة النقد المتداول التي تسعى السياسة النقدية إلى تصحيحها والسيطرة عليها من خلال مجموعة من الأهداف والأدوات، ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية والتضخم من الجانب النظري وهذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية وسيلة من الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية (البنك المركزي) والتي تعمل على ضبط عرض النقود ومراقبتها ويمكن لهذه السياسة أن تكون انكماشية أو توسعية، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية أهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها في الفكر الاقتصادي.

السياسة النقدية تسعى من خلال إجراءاتها إلى توجيه الاقتصاد نحو التوازن من خلال التأثير في حجم الكتلة النقدية ونسب الفائدة، يتضمن هذا المطلب تعريف السياسة النقدية وكذا مراحل تطورها في الفكر الاقتصادي وهذا كالتالي:

أولاً: تعريف السياسة النقدية.

لقد عرفت السياسة النقدية على يد العديد من المفكرين والمحللين الاقتصاديين ومن بين هذه التعاريف أعطينا بعض التعاريف للسياسة النقدية كالآتي:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.¹
 - وتعرف أيضاً على أنها جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.²
- ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة بهدف التحكم في المعروض النقدي

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 112.

² عباس كاظم أدهمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 25.

والرقابة على الائتمان، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار ولتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة.

ثانيا: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

1. السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتحقق تلقائيا دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل.¹ إن الهدف الرئيسي للفكر الاقتصادي التقليدي ينصب في محاولة قيام السلطة النقدية في المحافظة على المستوى العام للأسعار من خلال حصول التوازن النقدي ووفقا لهذه الرؤية فإن المستوى العام للأسعار يتحدد بالتغيرات التي تحصل في عرض النقد، وأن التوسع فيه يؤدي إلى حصول التضخم مع افتراض سلوك الوحدات الاقتصادية سوف تتكيف ذاتيا مع توقعات استمرار التضخم آخذين بالاعتبار عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والتشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وثبات حجم الإنتاج لذا فإن نظرية كمية النقود قد أولت اهتمامها بالتغيرات التي تحصل في كمية النقود والتي تنعكس في تغيير المستوى العام للأسعار.²

2. السياسة النقدية في النظرية الكينزية:

بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كينز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي إلى استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن إيجاد حلول

¹ لعزاي حسيبي، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، فرع نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 03.

² رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 77.

لأزمة 1929، حيث بدأ يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية الذي يسند إلى الإصدار النقدي أو الدين العام وقد بنى كينز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير.¹

3. السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة:

جاءت بزعامة "ميلتون فيردمان" فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التي تتوخاها السياسة النقدية الكينزية، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في تأثير مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي وفضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها وتدابير السياسة المالية خصوصا والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقا من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالاتي:

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2013، ص15.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الاردن، 1999، ص ص209-210.

أولاً: الأهداف الأولية.

هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة بين البنوك.

ومن خلال هذه الأهداف المختلفة يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه فمثلاً بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (العاملة) مثل الاحتياطات الكلية (الاحتياطات غير المقرضة، القاعدة النقدية) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.¹

ثانياً: الأهداف الوسيطة.

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أوكل الأهداف النهائية²، وهي تضم المجمعات النقدية، معدل سعر الصرف، معدل الفائدة والتي سنتطرق إليها كالتالي:

1. المجمعات النقدية:

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص20.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 64.

وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي، حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها الطلب على النقود، بحيث تختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي والمصرفي.¹

وتستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات وهي كالآتي:²

أ. **المسح النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى حيث يتكون من:

- **صافي الأصول الأجنبية:** وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.
- **الائتمان المحلي:** وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية لصالح الحكومة والقطاع الاقتصادي (عام + خاص) فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية.
- **النقود وأشباه النقود:** النقود هي عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب، أما أشباه النقود فهي الأصول السائلة غير النقدية

¹ بقيق ليلي أسهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية (دراسة قياسية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 17.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-69.

المتكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية وتضم الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود مثل ودائع الادخار والودائع لأجل.

ب. حساب البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى إظهار أنشطة البنك المركزي، يتضمن في جانب الخصوم (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة)، أما في جهة الأصول يتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة الحقوق على البنوك التجارية.

ج. حساب البنوك التجارية: ويتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود، تتضمن في الخصوم حساب الودائع بمختلف أنواعها (الالتزامات الخارجية للقروض قد وفي البنك المركزي)، أما في جهة الأصول يتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة... الخ.

أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي والتغيرات في القاعدة النقدية والتي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي فالعرض النقدي يعبر عن مجموع النقود القانونية المتداولة خارجة الجهاز المصرفي والودائع أما القاعدة النقدية أو ما يسمى كذلك بالنقود المركزية يعبر عنها بمجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي.¹

2. مستوى معدل الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحياناً إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدف وسيط للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أبقيا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للوضع التي يمر بها الاقتصادي (الدورة الاقتصادية)

¹ بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

واعتبارا لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.¹

3. معدل سعر الصرف:

يستخدم للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى يستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي²، انخفاض نسب الصرف من شأنه تحفيز الصادرات، لكنه يزيد أيضا تكلفة مشترياتها من الخارج (التضخم المستورد) ولا يحفز المؤسسات الوطنية بالقدر الكافي على تقليص أسعارها بمواجهة المنافسة الأجنبية مع خطوط أفضل للنجاح، وبالعكس فإن استقرار وحتى رفع نسب الصرف، ينخفض من مخاطر التضخم المستورد ويدفع المؤسسات إلى تحقيق جهود وعقلنة إنتاجها لتحسين تنافسيتها.³ كما أن هذه الأهداف الوسيطة لا تكون فعالة في تحقيقها للأهداف النهائية إلا إذا

استجابت للشروط التالية:⁴

- أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي.
- أن لا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية.
- أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسات النقدية.
- أن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتقادي النزاعات.

ثالثا: الأهداف النهائية

يمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كالتالي:

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² نفس المرجع السابق، ص 77.

³ موسى زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 231.

⁴ بقبق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

1. تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار أي أقل مستوى لها.¹

2. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:

وتشترك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.²

3. تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة:

لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص.³

4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

حيث أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات

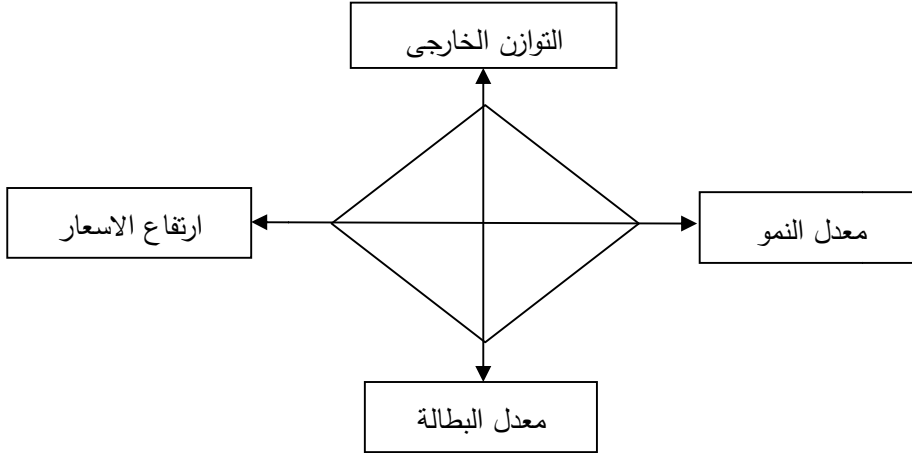
¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات و المستحدثات)، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية، الاسكندرية، 2007، ص 274.

² نفس المرجع السابق، ص 176.

³ رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ويهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.¹

الشكل رقم 01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 49.

ومنه من المهم لوضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية وكذا تحديده واختياره بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تستعمل الدولة مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستطيع من خلالها أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة و ذلك بواسطة البنك المركزي الذي بإمكانه امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن احتياجات التداول وعمليات التمويل وعن طريق توفير أرصدة نقدية جديدة، وهذا حسب الحالات التي يواجهها الاقتصاد من تضخم أو كساد و تتمثل هذه الأدوات في الأدوات الكمية (غير المباشرة) والأدوات الكيفية (المباشرة) والأدوات المساعدة والتي سنتطرق إليها كالاتي:

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 22.

أولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة).

تستخدم هذه الأدوات للتحكم في كمية وحجم الائتمان حيث تتضمن:

1. سياسة معدل إعادة الخصم:

أ- تعريف سياسة معدل إعادة الخصم:

نعني به معدل الفائدة التي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فتحديد معدل الخصم من طرف البنك التجاري يؤثر في قروض البنوك التجارية.¹

ب- تأثير سياسة معدل إعادة الخصم:

تؤثر على حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك المركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعمالئها الى التخفيض من حجم الائتمان، أما إذا كان هناك انكماش فإن المصرف المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.²

ج-فعالية سياسة إعادة الخصم:

أثبت الواقع العملي لاستخدام هذه السياسة عدم فاعليتها في علاج أي من الانكماش أو التضخم³، بحيث أن جدوى فعالية هذه السياسة تتعلق بوجود عدة شروط منها:⁴

- أن تكون سيولتها محدودة.
- أن لا تتوفر على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلة من البلدان الخارجية.

¹ خباياة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 202.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2003، ص 118.

³ أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 89.

⁴ خباياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- أن لا تكون هناك إمكانية المضاربة تمكن رجال الأموال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة.

2. سياسة السوق المفتوحة:

أ-تعريف سياسة السوق المفتوحة:

هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل تكون في الغالب عمومية في السوق النقدية.¹

ب-تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة، إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية، كما تؤثر تأثير مباشر على المعروض النقدي ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية.²

ج- فعالية سياسة السوق المفتوحة:

إن مدى عمليات السوق المفتوحة يتوقف على قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر وأن نجاحها يتأثر بمقدار ما يتوفر للبنك المركزي من سندات حكومية متفاوتة الآجال تكفي لإحداث الأثر المطلوب في السوق إذ يتعين أن يتوفر له كميات كبيرة منها تمكنه من القيام بالدور المناسب وفي الوقت المناسب لها³، كما أن الشرط الأساسي لنجاحها يرتبط بوجود معاملات جد متسعة للسندات بحيث يكون عرضها وطلبها في مستوى كبير

¹الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص 154.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125-127.

³ أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

وأن تكون للبنوك بصفة خاصة تقاليد في الحفاظ على مقادير وافرة من سندات الخزينة كما هو الحال في البلاد المتقدمة اقتصاديا.¹

3. سياسة معدل الاحتياطي النقدي والقانوني

أ- تعريف سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني:

تتوخى هذه السياسة التحكم في حجم الائتمان من خلال زيادة أو نقصان الرصيد النقدي الذي يجب أن يحتفظ به المصرف التجاري حيث يلزم المصرف المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ الإجباري لنسبة من الودائع كرصيد نقدي في حساب دائن لديه وتتغير هذه النسبة الرصيد ارتفاع في حالة التضخم وانخفاضا في حالة الانكماش.²

ب- تأثير معدل الاحتياطي النقدي:

تعد هذه السياسة من أكثر وسائل السياسة النقدية تأثيرا في حجم الائتمان مع بعض التحفظات عليها وتؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق النقود إذ أن نقص هذه النسبة يمكنها من زيادة حجم الائتمان، أما زيادتها فيحد من إمكانية هذه البنوك على تقديم الائتمان.³

ج- فعالية سياسة معدل الاحتياطي النقدي:

فعالة في التأثير على حجم الائتمان⁴، حيث تكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي اكتناز وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.⁵

¹ خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 206.

² محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁴ محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 119.

⁵ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة).

تستخدم في التحكم في أنواع معينة من القروض و تنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وهي تتضمن¹.

1. سياسة تأطير القرض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفيحال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى.²

2. السياسة الانتقائية للقروض³:

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلى توجيه القروض إلى القطاعات (*) التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني وهي تأخذ عدة أشكال منها:

- إقرار معدل إعادة خصم مفضل خاص بالأوراق الجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 210.

* تتحصر هذه السياسة في بعض القطاعات فقط مثل قطاع القروض لشراء مواد الاستهلاك المعمرة، قطاع قروض البناءات العقارية، قطاع قروض التصدير.

ثالثاً: الأدوات المساعدة.

يتضمن بعض الأدوات التي لا يمكن تصنيفها ضمن السياسات الكمية أو النوعية والتي يمكن بإتباعها زيادة فعالية هذه السياسات في إحداث التأثير المطلوب¹، والتي تتمثل في:

1. الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل.²

2. التعليمات: يصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات تكون دورية ومنتظمة حسب ما تتطلبه الوضعية الاقتصادية ومراحل تنفيذ السياسة النقدية وقد تكون هذه التعليمات مرتبطة مباشرة بالرقابة والجزاءات.³

3. الرقابة: وتتم عن طريق الرقابة المباشرة للبنك المركزي لأحوال البنوك التجارية ونشاطها حتى يتمكن من توجيهها والتأثير في عملياتها وإجراءاتها في الوقت المناسب بما يضمن التناسق داخل النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد ككل.⁴

4. الجزاءات: يلجأ المصرف المركزي لهذه الإجراءات، حسن تنفيذ سياسة النقدية من طرف المصارف التجارية والمؤسسات النقدية والمالية، وتتلخص هذه الجزاءات في الحرمان من التمويل والحصول على القروض ومنح السيولة أو في فرض تكاليف أعلى أو أقل على عمليات الائتمان المطلوب.⁵

¹ أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

³ محمود سخنون، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁴ أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسين سهير، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

⁵ محمود سخنون، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم.

لقد أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي ولاختلاف آراء الاقتصاديين حول تعريفات التضخم ومسبباته والآثار الناجمة عنه، سنحاول التطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تعريف التضخم والنظريات المفسرة له.

يخصص المطلب الأول لتعريف بالتضخم والتعرض لأبرز النظريات المفسرة له.

أولاً: تعريف التضخم .

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ونذكر منها:

• يعرف التضخم على أنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.¹

• ويعرف أيضا بأنه الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار.²

• وعلى أنه حالة ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية.³

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التضخم هو ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام لمستوى الأسعار وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها عن قيامها بوظائفها الأساسي.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2014، ص 285.

² باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 1987، ص 554.

³ جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 265.

ثانيا: النظريات المفسرة للتضخم.

1. تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي:

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد مستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات¹، وباعتبارهم النقود المعدنية "سلعة" كباقي المعادن وأنها تخضع في تحديد قيمتها لعدة عوامل ومنها العوامل المتصلة بالعرض والطلب.

وتقوم هذه النظرية على عدد من الفرضيات:

- كمية النقود هي العامل والمؤثر في حركات الأسعار.
- كمية النقود تتناسب طرديا مع الأسعار وبالتالي تتناسب عكسيا مع قيمة النقود.
- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع عرضها.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.²

فوفقا للافتراضات التي استند إليها التحليل الكلاسيكي، فإن مستوى الإنتاج ثابت باعتبار أن الاقتصاد بلغ مستوى التشغيل الكامل، لهذا فإن حجم المعاملات سيكون ثابتا، وكذلك فإن سرعة دوران النقود وهي الأخرى ثابتة، لهذا فإن المستوى العام للأسعار يتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة، كما يتضح من المعادلة التالية المعروفة بمعادلة المبادلة التي صاغها (أرفينج فيشر) في أوائل القرن الحالي وهي:

حيث أن:

M : كمية النقود المعروضة.

¹ نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والمعرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 384.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 27-30.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : حجم المبادلات.

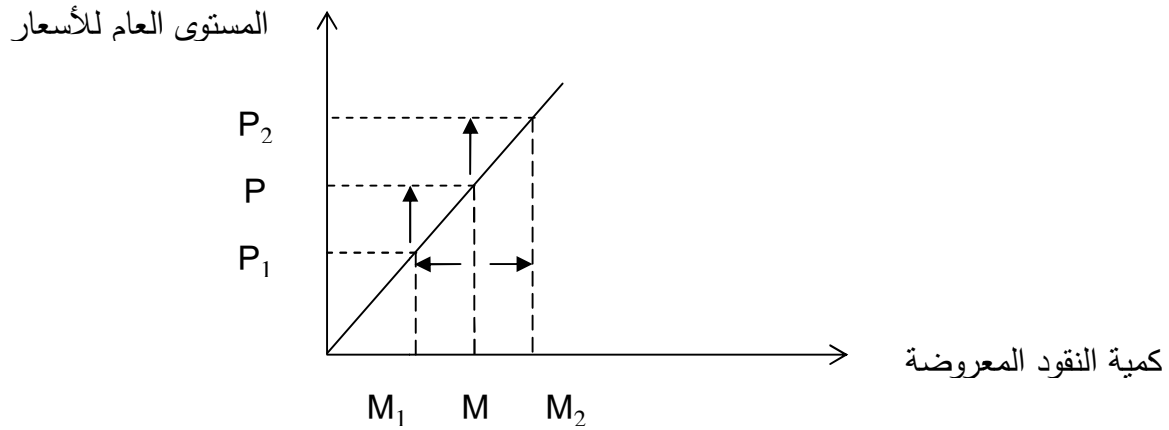
ومما تقدم نستنتج أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ من التغيرات بين كمية النقود المعروفة (M) من جهة، وحجم الناتج المتاح من السلع والخدمات من جهة أخرى.¹

الشكل التالي يوضح العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار

حسب التحليل الكلاسيكي:

شكل رقم (02): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار حسب

التحليل الكلاسيكي



المصدر: مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 358.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العامل للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود فيها.²

¹ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 357-358.

² مفيد عبداللوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، ساحة السوق، الوادي، 2007، ص 90.

2. تفسير التضخم في الفكر الكينزي:

ينطلق كينز في تحليله من الاقتصاد الكلي، ويعتبر أن النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا عند وقوع الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، كما استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، ويتحدد المستوى التوازني عند كينز بتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.¹

ويتميز التحليل الكينزي في تفسير التضخم بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى:مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل، في هذه الحالة فإن الأجهزة والموارد الاقتصادية المختلفة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لا يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب يصاحبها زيادة في عرض السلع والخدمات مما يترتب عليها زيادة في حركة مبيعات السلع والخدمات، مما يدفع بالمنتجون إلى زيادة إنتاجهم، وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع.²

المرحلة الثانية:مرحلة التشغيل الكامل تكون في هذه المرحلة الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها حيث يؤدي حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات لا يحدث أي زيادة في العرض الكلي، ورغم ذلك فإن هذه النظرية تلقي الضوء على الاختلال بين قوى الطلب والعرض الكلي، وهو أمر مهم للبلدان النامية والمتقدمة.

3. تفسير التضخم في النظرية المعاصرة:

يسمى أصحاب هذه النظرية بالنقدويين (أصحاب النظرية النقدية)، بحيث أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة "فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة³، الذي طور

¹نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 388.

² أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن 1990-2003، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 42.

³ مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

في سنة 1956 نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة معادلة كمية النقود، وهذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية فريدمان على مبدئين:

- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود والنتائج.
- التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها.¹

المطلب الثاني: أنواع التضخم وأسبابه

في هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع وأسباب التضخم وهي كالآتي:

أولاً: أنواع التضخم:

للتضخم عدة أنواع تختلف حسب الظروف الاقتصادية المسببة لكل نوع ويمكن استعراض البعض منها فيما يلي:

- 1- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع المستمر للأسعار دون قيام الدولة بأية إجراءات أو الحد منها، ولا يؤدي إلى أية عواقب.
- 2- **التضخم المكبوت:** هذا النوع من التضخم يرتبط بالزيادات في الأسعار ولكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار بصورة قانونية، ويحدث ذلك في حالات الحروب والأزمات.²
- 3- **التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن، أي تضخم بطيء ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة.
- 4- **التضخم الجامح:** في هذه الحالة يكون التضخم من الصعب السيطرة عليه ويكون الارتفاع في الأسعار في تلك الحالة مقدراً بمليون في المائة أو حتى ترليون.³

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

² محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 244.

³ كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 322.

ثانياً: أسباب التضخم.

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم على فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1. نظرية تضخم جذب الطلب:

من خلال قانون العرض والطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وسبب الزيادة في الطلب تعود إلى كتلة النقدية زائدة ناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.¹

2. نظرية تضخم التكاليف (النفقة):

وفقاً لهذه النظرية يرجع إلى الزيادة في التكاليف الإنتاج مما يترتب عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال²، فيحددون معدلات أرباح مرتفعة لا يمكن التنازل عنها، كما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكن التنازل عنه، عندها يلجأ المنتجون إلى زيادة الأسعار لتفويض الزيادة في تكاليف الإنتاج والحفاظ على نسبة الربح.

3. نظرية التضخم الهيكلي:

تفسر هذه النظرية التضخم الذي يصيب الدول المتخلفة لأنه ينتج عن الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الاختلالات اختلال الهيكل الإنتاجي، الاختلال في سوق العمل، وانخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية.³

¹ مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 238.

³ بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية للأسهم، بورصة عمان 1996-2006، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 138.

المطلب الثالث: آثار التضخم.

يترتب عن التضخم آثار بالغة الأهمية وهي بدورها تنقسم إلى:

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم.

يترتب عن الآثار الاقتصادية للتضخم العديد من الآثار السلبية ولكن بشكل عام

يمكن أن نلخص أهم تلك الآثار فيما يلي:

1- الأثر على توزيع الدخل العمومي:

يحدث هذا الأثر أكثر من صدى في المجتمع، فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم ومن ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار، ويتضرر المقرضون (الدائنون) كثيراً من ذلك.¹

2- الأثر على هيكل الإنتاج:

يمثل في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساساً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي.²

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم في دولة ما وخاصة عندما يكون أعلى من معدلات التضخم العالمية زيادة حدة عجز في ميزان المدفوعات بها، وذلك لأنه يترتب عليه:

- نقص الصادرات لأنها تكون أعلى نسبياً وزيادة الواردات لأنها تكون أرخص نسبياً.

¹ خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثامنة، 2006، ص 261.

² رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى عملات أخرى ودول أخرى أكثر استقراراً. كل هذه الأمور يترتب عليها انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل وزيادة التدفقات المالية إلى الخارج ومن ثم زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تدهور احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.¹

4- أثر التضخم على الاستثمارات:

- يؤدي التضخم إلى صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي يقوم بها المستثمرون والتي تحتاج إلى مدة استرداد طويلة، وهذا يعني التوجه نحو مشاريع تتميز بالربح السريع والمضمون بغض النظر عن مدى فائدتها في المجتمع.

5- الأثر على التجارة الخارجية:

- يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية مما يعني تراجع حجم صادرات في البلاد، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة بنسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج، واختلال ما يسمى بميزان المدفوعات.²

ثانياً: الآثار الاجتماعية.

- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يحيط بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، وانتشار الفساد الإداري والرشوة.³
- يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

¹ محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 257-258.

² خالد واصف وزاني، مرجع سبق ذكره، ص 264.

³ رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- الطبيعة التراكمية للتضخم حيث يصبح التضخم لصيق بالمجتمع لاعتقاد الأفراد باستمرار ارتفاع الأسعار، مما يؤثر سلبا على عمليات التنمية ويزيد من حدة التوتر الاجتماعي بالمجتمع.¹

المطلب الرابع: وسائل التحكم في التضخم.

التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، وإن تعددت أسبابه، لذلك ركزت معظم النظريات والدراسات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة، وسنعرض أهم السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم، وأكثر نجاعة وهي السياسة النقدية والسياسة المالية.
أولا: السياسة النقدية.

تمثل وسائل السياسة النقدية في السيطرة على عرض النقود بواسطة البنك المركزي ويهدف باستخدامه لهذه الوسائل إلى تقليل عرض بغرض المضاربة²، وتعرف بأنها تلك السياسات ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي، التي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.³

1. وسائل السياسة النقدية الكمية:

أ- سياسة سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال، ويراعي البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها.⁴

¹ عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

³ فريد بن طالبي، السياسة النقدية والسياسة المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، نقود ومالية، 2002، ص 03.

⁴ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص 69.

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى مرونة الطلب على القروض تجاه تغيرات سعر الفائدة ففي حالة التضخم مثلا يصبح الطلب على القروض من طرف المستثمرين أقل مرونة اتجاه سعر الفائدة، حيث تقل فعالية هذه السياسة في حالة الكساد حيث يؤدي إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال في الوضع الاقتصادي العام، تتطلب فعالية سياسة سعر إعادة الخصم عدم وجود مصادر أخرى للسيولة لدى البنوك التجارية والمشاريع الاقتصادية، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار يجعل من ارتفاع تكلفة الاقتراض دون تأثير على حجم الطلب على القروض.¹

ب- سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل سياسة السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي إلى أسواق رأسمال مشتريا أو بائعا للسندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية، فإذا أراد أن يحقق انكماشاً في كمية النقود القانونية (السيولة) ببيع الأصول الرأسمالية فيمتص السيولة وينخفض حجم الائتمان، ويرجع ذلك إلى أن أثمان هذه الأصول يحصل عليها البنك المركزي من المشتريين في شكل نقود ورقية ويحصل العكس إذا دخل البنك المركزي مشتريا لهذه الأصول.

تتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع وزيادة الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنك التجاري والتي تمكنه من زيادة مقدرته على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية التي تحوز به وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وانقاص حجم وسائل الدفع.²

¹ بلجبلية سمية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

² أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ج- سياسة الاحتياطي القانوني:

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بصفة إجبارية- نسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، يطلق عليها اسم (نسبة الاحتياطي القانوني) ويترك البنك المركزي حق تحديد هذه النسبة.¹

وتلجأ البنوك المركزية إلى استخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، و تعد هذه الوسيلة من أكثر الأدوات فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية كونها لا تشترط أسواق مالية ونقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القدرات التي تتخذها البنوك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.²

2. وسائل السياسة النقدية النوعية:

تتمثل هذه الأداة في التأثير على البنوك التجارية بطريقة مباشرة وكيفية في:

أ- الإقناع الأدبي: يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بتوجيه إرشادات البنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة إما الحد أو التوسيع في الائتمان ويأخذ شكلين هما الرقابة الكمية والرقابة النوعية.

ب- هامش الضمان المطلوب: يتمثل في ذلك المقدار من النقود الذي يمكن أن يحصل عليه العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، ففي حالة الكساد يطلب البنك المركزي رفع هذه النسبة المقدمة، أما في حالة التضخم فإنه يطلب خفض هامش الضمان.³

ج- الحد الأقصى سعر الفائدة: يتدخل البنك المركزي في حجم الائتمان عن طريق تحديد أسعار الفائدة لدى البنوك على أساس نوع القرض.

¹ سعيد هتهات، مرجع سابق ذكره، ص 72.

² بلجبلية سمية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

³ فريد بن طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ثانيا: السياسة المالية.

يقصد بالسياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة¹، وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية في:

1. الرقابة الضريبية:

تعد الرقابة الضريبية الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام بخفض معدلات الضريبة سواء على أرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وأما بالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، وبالتالي التخفيض من حجم الطلب مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.²

2. الرقابة على الإنفاق العام:

يهدف إلى التقليل من النفقات الحكومية وذلك لتقليص العجز في الموازنة العامة الذي يمول في معظم عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويعتبر هذا التخفيض ناجحا في مواجهة التضخم إذا ما أحسن اختيار أوجه الإنفاق التي يستهدفها وأيضا الوسائل والطرق التي يمكن أن تحقق ذلك.

¹ درواسي المسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 48.

² سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 74.

خلاصة الفصل:

السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتخذها الدولة بهدف التحكم في المعروض النقدي والرقابة على الائتمان من خلال الأدوات التي تستخدمها من بينهما سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة.

وبعد التضخم ظاهرة تؤثر في الجانب الاقتصادي وكذا الاجتماعي إذ يعمل على عرقلة الإنتاج وتدهور اليد العاملة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي تستخدم الدولة أدوات السياسة الاقتصادية تستخدم الدولة أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل حل هذه المشكلة الاقتصادية وتحقيق التوازن والنمو في القطاع الاقتصادي.

المفصل الثاني

واقع السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2000-2015

تمهيد:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر منذ مطلع 2000 تطورات عديدة وهذا راجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسة النقدية ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة قامت الجزائر بعدة إصلاحات وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015), وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الثاني: يتضمن مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة ومنذ بداية 2000 مرحلة تطويرية جديدة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية لدعم النمو الاقتصادي وتحسينه، وتغيرات في أدواتها ومستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات التي مست السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

تمثلت الإصلاحات التي تبنتها السلطة النقدية والتي كان لها أثر على السياسة النقدية كما يلي:

- الأمر رقم 01-01 و المؤرخ في 27 فيفري 2001 أدخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي كما فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس إدارة النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة.¹
- الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 الذي قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.²
- الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 أبقى هذا الأمر على نفس مهمة بنك الجزائر التي نصت عليها المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

¹ لعزاري حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 69.

وتعددت هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.¹

كما اتبعت السلطة النقدية في هذه المرحلة سياسة نقدية توسعية، وتطبيق برامج تنموية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

من أجل ضمان استعمال فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، واصل بنك الجزائر عام 2002 تطوير برنامجه النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.² وبالنظر إلى فائض السيولة في هذه الفترة والذي تحول إلى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتنصاص فائض السيولة ويتعلق الأمر بكل من استرجاع السيولة الهيكلية وتسهيله الودائع المغلة للفائدة.³

إن الظرف الذي يتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي زاد استحكامه في 2007 كان عاملا جعل إدارة السياسة النقدية تتم أساسا باستعمال وسيلة استرجاع السيولة

¹ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جامعة الشلف، جوان 2014، ص 29.

² لكصاسي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص 13.

³ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي، 2008، ص 181.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

(استرجاع السيولة لسبعة أيام واسترجاع السيولة لـ ثلاثة أشهر)، وتسهيله الودائع المغلة للفائدة قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية.¹

1. معدل إعادة الخصم:

يعتبر من أهم الأدوات وأقدمها التي يستخدمها بنك الجزائر للتحكم في المعروض النقدي عن طريق تحكمه في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية. ويمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2000-2010) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل إعادة الخصم	6.00	6.00	5.50	4.50	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2012، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz، consulté le 10/04/2017

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم عرف انخفاضا من سنة 2000 بمعدل 6.00% ليصل سنة 2004 إلى معدل 4.00% وبقي ثابتا بمعدل 4.00% من سنة 2004 حتى سنة 2010، وهذا نتيجة التحكم في التضخم من طرف السلطات النقدية وعملها على استقرار معدلات التضخم.

2. نسبة الاحتياطي القانوني:

هو نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي في شكل حسابات لمواجهة عمليات سحب العملاء دون أن تتقاضى عن ذلك البنوك التجارية فائدة

¹ لكصاسي محمد، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة، جويلية 2008، ص 13.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

نظير هذه الاحتياطات القانونية، أصبحت هذه الأداة تستعمل بشكل نشط في هذه الفترة وهذا بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية.

والجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2010):

الجدول رقم 02): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي القانوني	5.00	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9.00

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2012، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz، consulté le 10/04/2017

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي القانوني عرف تزايد مستمر من الفترة 2001 بمعدل 3.00% إلى سنة 2010 بمعدل 9.00% وهذا نتيجة فائض السيولة الزائدة التي عرفتتها المنظومة البنكية وتدخل السلطات النقدية لامتصاص هذا الفائض من البنوك.

3. آلية استرجاع السيولة:

تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليم رقم 2002/02 الصادرة في 11 أبريل 2002 والتي أدخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 7 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لـ ثلاثة أشهر من أوت 2005، وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه.¹

¹ يقبى ليلى أسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 345.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الجدول رقم 03: معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة .
(الوحدة %)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لـ 3 أشهر	/	/	/	1.90	2	2.5	2	1.25	1.25

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على موقع الالكتروني www.onefd.dz، consulté le 10/04/2017

نلاحظ من خلال الجدول أن استرجاع السيولة لـ 7 أيام دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2002 بمعدل مرتفع بلغ 2.75% ثم انخفض ليصل في سنة 2004 لمعدل 0.75% ثم عادة إلى الارتفاع سنة 2007 بمعدل 1.75%، وهذا نتيجة فعالية الأداة وأنها كانت نشطة في هذه الفترة لامتناس السيولة، ثم انخفض في السنوات الأخيرة ليصل لمعدل 0.75% وبقي ثابتا بهذا المعدل إلى يومنا هذا، أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر نلاحظ أنها دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 بمعدل 1.90% وبقيت ترتفع حتى سنة 2007 لتصل لمعدل 2.50%، ثم بدأت تتخفف ابتداء من سنة 2008 لتصل سنة 2010 إلى معدل 1.25% وبقيت ثابتة على هذا المعدل إلى يومنا هذا.

4. الوديعة المغلة للفائدة:

وفقا للتعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة ويتعلق الأمر بتسهيل دائمة ويخصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري، يمكن لهذه البنوك أن تلجأ إلى هذه التسهيل عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 سا.¹

¹لعزاري حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

جاء تطبيق هذه الآلية انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري وتعبير عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006¹، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة للفترة (2005-2010).

الجدول رقم (04): تطور معدل الوديعة المغلة للفائدة في بنك الجزائر.
(الوحدة: %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على موقع الالكتروني www.onefd.dz consulté le 10/04/2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الوديعة المغلة للفائدة استقر عند معدل 0.30% منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2005 إلا أنه عرف تغيرات وارتفاعا سنتي 2007 و 2008 ليصل إلى معدل 0.75% وهذا بسبب ارتفاع السيولة لدى البنوك خاصة سنة 2007، وعاد لينخفض ليصل لمعدل 0.30% سنة 2010 وبقي مستقرا على هذا المعدل إلى يومنا هذا.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

استهدفت السياسة النقدية في الجزائر مجموعة من الأهداف وعلى رأسها هدف استقرار الأسعار.

¹ ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء/ربيع، جامعة تبسة، 2013، ص 201.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

1. هدف استقرار الأسعار:

يعتبر هدف أولي للسياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقه، والجدول الموالي يبين لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2010):

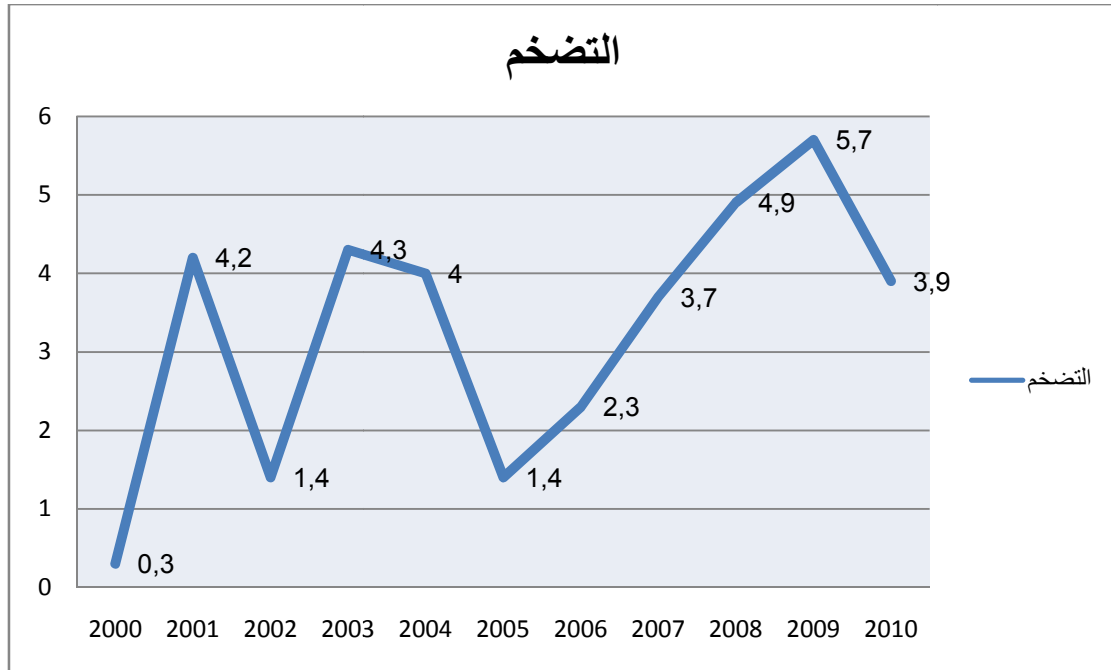
الجدول رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)
(الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	0.30	4.20	1.40	4.30	4.00	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90

المصدر: بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، 2009-2010، موقع الإلكتروني www.onefd.dz، consulté le 10/04/2017.

والشكل التالي يبين منحنى بياني لتطور معدلات التضخم للفترة السابقة.

الشكل رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معدل التضخم متذبذب حيث بدأ بانخفاض سنة 2000 بمعدل 0.30% وهذا نتيجة نجاح السياسة النقدية في تحكمها في هذا الهدف، ثم ارتفع سنة 2001 بمعدل 4.20%، وهذا يرجع إلى نمو الكتلة النقدية

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

M2 اوبقي مرتفعا من سنة 2005 بمعدل 1.40% إلى سنة 2009 بمعدل 5.70% وهذا نتيجة فائض السيولة ويعود إلى الانخفاض سنة 2010 بمعدل 3.90%.

2. هدف النمو:

يعتبر من بين الأهداف الأساسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقه وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو	2.20	2.60	4.70	6.90	5.20	5.10	2.00	3.00	2.40	2.40	3.30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009-2011، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz consulté le 10/04/2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو بدأ يرتفع من سنة 2000 بمعدل 2.20% إلى أن يصل سنة 2003 لمعدل 6.90% وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن إنتاج كافة القطاعات ثم يعود إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 5.20% إلى أن يصل سنة 2010 لمعدل 3.30% وهذا راجع إلى انخفاض مستوى النمو بالنسبة لقطاع المحروقات.

3. هدف الاستقرار النقدي:

يبين لنا هذا الهدف استقرار النقد عن طريق تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (2000-2010) لكن قبل ذلك سنقوم بتعريف الكتلة النقدية ومكوناتها:

أ- الكتلة النقدية ومكوناتها:

هي مجموع وسائل الدفع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة¹، وتتكون من:²

¹ إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 252-254.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

- **النقود الائتمانية (الورقية):** تتكون النقود القانونية من الأوراق النقدية المتداولة الصادرة عن بنك الجزائر والنقود المساعدة الصادرة عن نفس البنك لفائدة الخزينة وتعتبر هذه النقود أكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية.
- **النقود الكتابية:** تتكون الودائع تحت الطلب من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.
- **أشباه النقود:** تتميز هذه الودائع بقلة سيولتها مقارنة بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب وهي عبارة عن وودائع مجمدة لفترة محددة.

ب- تطور الكتلة النقدية:

الجدول الموالي يوضح لنا تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2010).

الجدول رقم (07): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)	عرض النقود M1	معدل النمو M1%	أشباه النقود (ودائع لأجل)	العرض النقدي M2	معدل النمو M2%	إجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة (M2/PIB)%
2000	484.52	563.65	1048.18	-	974.35	2022.53	-	4123.5	49.04
2001	577.15	661.36	1238.51	18.15	1235.0	2473.51	22.29	4227.11	58.51
2002	664.68	751.65	1416.33	14.35	1485.19	2901.52	17.30	4522.8	64.15
2003	781.33	856.1	1637.43	15.61	1724.04	3361.47	15.85	5247.5	64.05
2004	874.34	1291.3	2165.64	32.25	1574.4	3750.04	11.55	6150.4	60.97
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.55	1736.2	4173.7	11.29	7563.6	55.18
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.37	1766.1	4943.9	18.45	8520.6	58.02
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.22	1761.0	5994.6	21.25	9306.2	64.41
2008	1540.0	3425.0	4965.0	17.27	1991.0	6956.0	16.03	11042.8	62.99
2009	1829.3	3114.8	4949.8	-0.30	2228.9	7178.7	3.20	9968.02	72.01
2010	2098.6	3539.9	5638.5	13.91	2524.28	8162.78	13.70	11991.6	68.07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية M2 عرفت نمو مرتفع بداية من سنة 2000 حيث بلغت قيمتها 2022.53 مليار دج إلى غاية سنة 2010 لتصل قيمتها إلى 8162.78 مليار دج بمعدل نمو 13.70%، وسجلت نسبة نمو الكتلة النقدية M2 سنة

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

2001 قدرت بـ 22.29% وهذا يعود إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية وانطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرتها السلطات النقدية.

بالنسبة للودائع تحت الطلب هي الأخرى عرفت ارتفاعا من سنة 2000 بلغت قيمتها 563.65 مليار دج إلى غاية سنة 2010 بلغت قيمتها 3539.9 مليار دج، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز البنكي ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز البنكي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى.¹

بالنسبة لمعدل السيولة شهد ارتفاعا سنة 2001 بمعدل 58% بعد أن كان منخفضا سنة 2000 بمعدل 49.4% واستمر في الارتفاع ليبلغ سنة 2002 معدل 64.15% ثم يعود لينخفض من سنة 2003 بمعدل 64.05% إلى أن يصل سنة 2005 لمعدل 55.18%، وهذا نتيجة العمل على استقرار النقد والتحكم فيه في هذه السنوات ليعود إلى الارتفاع سنة 2008 بمعدل 62.99% وسنة 2009 بمعدل 72.01% وهي أعلى نسبة يحققها خلال هذه الفترة.

ج- تطور مقابلات الكتلة النقدية:

أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فهي تمثل الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

¹ لغزالي حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الجدول رقم (08): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الأصول الخارجية	776	1310.6	1755.7	2325.9	3109.1	4151.5	5515.0	7415.5	10246.9	10886.0	11997.0
قروض للدولة	667.5	569.7	578.6	423.4	-20.6	-933.2	1304.1	-2193.1	-3627.3	-3488.9	-3510.9
قروض للاقتصاد	993.73	1078.4	1266.8	1380.2	1535.10	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثالثة، 2009-2011، على الموقع الإلكتروني www.onefd.dz consulté le 10/04/2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي الأصول الخارجية سجلت نموا مرتفعا ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت 776 مليار دج إلى غاية سنة 2010 بـ 11997.0 مليار دج وهذا يعود إلى ارتفاع سعر النفط لهذا زاد العائد المترتب عنه.

بالنسبة لقروض الدولة نلاحظ أنها شهدت انخفاضا في نموها من سنة 2000 بـ 667.5 مليار دج لتصل سنة 2003 إلى 423.4 وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة، وسجلت ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2010 نمو سلبيا وهذا بسبب تسديد الدولة لديونها للبنك المركزي.

وبالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد نلاحظ أنها شهدت نمو مرتفعا ابتداء من سنة 2000 بـ 993.73 مليار دج إلى غاية سنة 2010 حيث بلغت 3268.1 مليار دج وهذا نتيجة تمويل البرامج التنموية في هذه الفترة.

من خلال ما سبق نستخلص أن السياسة النقدية تميزت بغياب سياسة السوق المفتوحة وهذا راجع لضعف السوق مابين البنوك وان بنك الجزائر قام بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة أدوات استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة والاحتياطي الإجباري وهذا ما سمح بامتصاص السيولة في السوق النقدي بشكل فعلي والتحكم في التضخم.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

تميزت الفترة 2011-2015 بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري، وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10 وأدوات السياسة النقدية في الجزائر وأهدافها.

المطلب الأول: الأمر الرئاسي 03-11.

لقد جاء الأمر 10-04 المعدل والمتمم لأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح هام للسياسة النقدية والذي يأتي لتقرير الإطار العملي في السياسة النقدية الذي أدخل في 2010، بالإضافة إلى إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار للسياسة النقدية، مبرزا ضرورة استهداف التضخم، ويمكن أن نلاحظ ما يلي:

المادة 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع لاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.¹
وينص النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها على أن لدى لبنك الجزائر أدوات السياسة النقدية وهي:²

- عمليات إعادة الخصم والقرض.
- الحد الأدنى للاحتياطات الإجمالية.
- عمليات السوق المفتوح.
- التسهيلات الدائمة.

¹ المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض.

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر، 2013، ص 173.

وكما جاءت المادة 2 تعدل وتتم المواد 9 و32 و35 من الأمر 03-11 كما يلي:
المادة 9: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية والاستقرار المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس الأمة ويلزم التسجيل في السجل التجاري.¹
المادة 32: بغض النظر عن أحكام 13 من القانون 17-86 المؤرخ في 7 جوان 1984 والمتعلق بقوانين المالية، يعفي بنك الجزائر كل العمليات المرتبطة بنشاطاتها من كل الضرائب أو حقوق أو الرسوم.

المادة 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتبارها هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه، وذلك باستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية والنوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر نجد ما يلي:

1. تأطير القروض:

تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 المرغوب تحقيقه خلال السنة، ويعتبر هذا المؤشر هدفا وسيطيا للسياسة النقدية في وضع يتميز باقتصاد الاستدانة، ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك (السيولة) فإن تدفقات الائتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي، ففي هذه الحالة

¹ المادة 2 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 50، الجزائر، ص 11.

يصبح النقد القاعدي متغيرات داخليا وهذا ما يقلل من فاعلية المراقبة والتأثير على التوسع النقدي، ونظرا لهذه العوامل تقلص من فاعلية التأطير وأصبح إلغائه ضروريا خصوصا وأن الإبقاء عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي، وبالفعل تم إلغاء نظام تأطير القروض في بداية سنة 1991.

2. سياسة السوق المفتوحة:

تشتمل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز (6 أشهر) وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، تتطلب هذه الأداة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات، والتي غالبيتها تشكل سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، كما أن القانون 90-10 حدد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجربها على العمليات بسقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المنصرمة ورغم الأهمية الكبرى لأداء عمليات السوق المفتوحة في معظم الدول إلا أنها لم تعرف نجاحا في السوق النقدية بالجزائر، حيث منذ إنشائها تم إجراء العملية الأولى في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية قيمتها 4 مليار دج، بمعدل فائدة 14.95% وتستحق بتاريخ 27 فيفري 1997.¹

3. معدل إعادة الخصم أو معدل الفائدة:

هو أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية، ولقد بقي هذا المعدل ثابتا بعد عدة تغيرات، كما أن قانون النقد والقرض حدد مواده للسندات التي يمكن إعادة خصمها²، إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية بهدف تدعيم نشاطه فإنه سيقوم برفع سعر الخصم، وهو ما يوضح إرادته في تقليص

¹ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثالث والعشرون، 2011، ص 378.

²ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 373، 374.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض أما إذا أراد أن تزداد كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بخفض سعر الخصم وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود تعيد إقراضها فتؤدي إلى خلق نقود جديدة.

إن معدل إعادة الخصم حسب الدراسات السابقة وصل إلى معدل 4% في 2004/03/07 وبقي ثابتا إلى حد الآن.

4. الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري):

هي الوسيلة الأخرى التي يمكن لبنك الجزائر أن يستخدمها للتأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع وهي نسبة الاحتياطي المطلوب قانونا، ونسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة المئوية من السيولة التي يفرضها بنك الجزائر على البنوك التجارية للاحتياط بها في خزائنها، والتي لا تتعدى 27% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابها إلا أنه يجوز لبنك الجزائر أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونيا، وكل نقص في الاحتياطي القانوني (المطلوب) يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية 1% من المبلغ الناقص ويستوفي بنك الجزائر هذه الغرامة التي تخضع للمادة 5 من قانون النقد والقرض¹.

كم تم رفع معدل الاحتياطات الإلزامية وفق التعلية رقم 13-07 المؤرخة في ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعلية 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة 2 من النظام المذكور.

¹ عنتر بوتبارة، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة مسيلة، 2011، ص 84.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

خلال مرحلة التعديل الهيكلي قد أخذ هدف الحد من التضخم الأولوية في بنك الجزائر محافظا إلى حد ما على هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم سنتي 2000 و 2001 يتضح أن البنك لم يأخذ سوى هدف استقرار الأسعار بعين الاعتبار، وأن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.¹

والهدف الوسيط للسياسة النقدية في هذه الفترة هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، وذلك عن طريق الحد من التصاعد الكبير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

1. التضخم:

لم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر يشكل أولوية للسلطات ولم تكن خطة خاصة لمكافحة التضخم، ولكن منذ إصدار قانون النقد والقرض حدد فيها أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هي استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم،² والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات التضخم خلال 2011-2015.

الجدول رقم (09): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2011-2015 .

(الوحدة%)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات التضخم	4.5	8.9	3.26	2.9	4.8

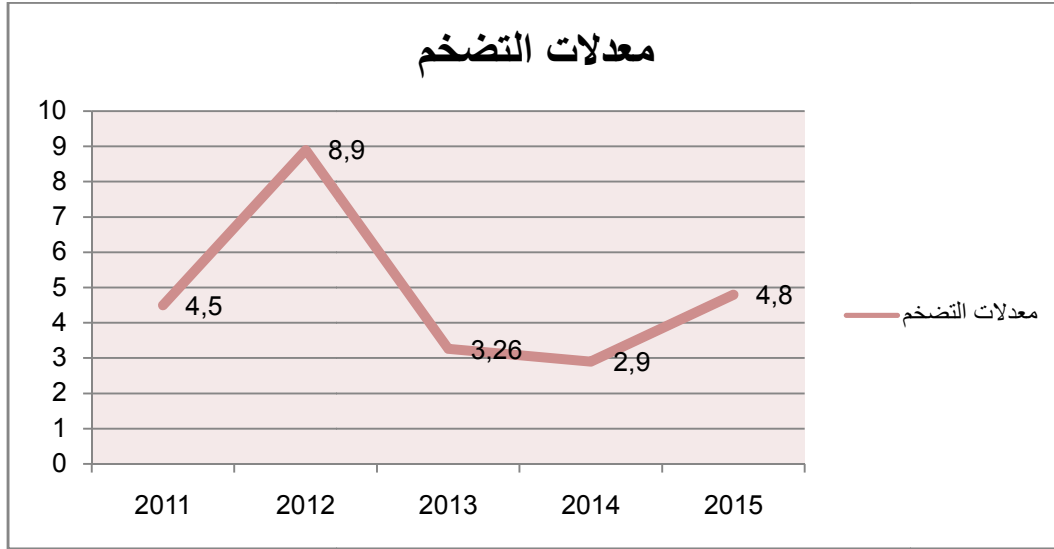
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2012-2013-2015

¹ رايس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث العدد 10، جامعة تبسة، 2012، ص 79.

² رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 203.

- الشكل رقم (4): تطور معدلات التضخم للفترة (2011-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (09).

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم شهدت سنة 2012 قفزة تحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي مقارنة بسنة 2011 حيث كان التضخم منخفضا بنسبة 4.5% مقابل 8.9% في 2012 واستمر ارتفاع التضخم الداخلي وهذا راجع إلى تراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي حيث بلغ 19.8% في سنة 2011 وهذا تحت تأثير ارتفاع القروض للاقتصاد، ونلاحظ كذلك في سنتي 2013 و2014، أن التضخم بدأ ينخفض حيث بلغ في سنة 2013 نسبة 3.26% مقابل 2.9% سنة 2015، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي¹ والتوسع النقدي. وفي سنة 2015، عاد التضخم إلى الارتفاع ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.8% وهذا راجع إلى نقص في التوسع النقدي، وزيادة في الأجور مما أدى إلى إبطال مفعول التضخم على القدرة الشرائية.²

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 13.

² المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2015، ص 120.

2. الكتلة النقدية كهدف وسيط:

لقد مرت الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات والتي كانت لها آثار كبيرة على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية وللوقوف على هذه التطورات سننتقل إلى ما يلي:

أ- تطور الكتلة النقدية في الجزائر:

يمكن أن نلخص تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)	عرض النقود M1	معدل النمو M1%	أشباه النقود (ودائع لأجل)	العرض النقدي M2	معدل النمو M2%	إجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة (M2/PIB)%
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.06	2787.5	9929.2	19.9	14588.6	68.4
2012	2952.3	4729.1	7681.5	7.5	3333.5	11015.1	10.9	16208.7	67.95
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.3	3691.7	11941.5	8.4	16643.8	71.74
2014	3658.9	5944.5	9603.0	16.4	4083.7	13686.8	14.6	17205.1	79.5
2015	4108.1	5136.3	9261.2	-3.55	4443.3	13704.5	0.1	16799.2	82.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013، 2015.

www.bank-of-algerie.dz, consulte:10/04/2017, banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire, rapport, 2012, 2013, 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة شهدت هناك توسع نقدي واستمر في الارتفاع حيث سجلت الكتلة النقدية "M2" قيمة قدرها 9929.2 م دج، بنسبة نمو 19.9% سنة 2011 وهذا راجع إلى تحسين الأصول الخارجية الصافية التي ارتفعت 13992.4 مليار دج، مقارنة بالسنة الماضية.

أما فيما يخص سنة 2012 و2013 فقد عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا حيث سجل 10.9% و8.4% على التوالي، وسبب ذلك الانخفاض في صافي

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الموجودات الخارجية¹ من 7.9% سنة 2012 إلى 1.9% سنة 2013، كما عرفت أسعار البنترول انخفاضا من 111 دولار إلى 109 دولار.

أما سنة 2014 فقد عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 ارتفاعا بنسبة 14.6% بسبب ارتفاع الأصول الخارجية الصافية إلى 15734.5 مليار دج بعدما كانت في 2013 15225.2 مليار دج بمعدل نمو 3.3% وهذا راجع إلى انطلاق المخطط التكميلي (2010-2014)، أما سنة 2015 فقد انخفض نمو الكتلة النقدية M2 إلى 0.1% وهي أدنى نسبة سجلت تاريخيا مقارنة بسنة 2014 بمعدل 14.6%، وهذا راجع إلى تقلص الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لقطاع المحروقات.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2015):

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير أي هي أصول التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، وتتكون في الجزائر من صافي الأصول الخارجية، قروض موجهة للدولة، قروض موجهة للاقتصاد، يمكن توضيحها فيما يلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2011-2015).

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الأصول الخارجية	13922.4	14940.0	15225.2	15734.5	15375.4
معدل نمو %	16.04	7.3	8.5	3.3	-2.88
قروض للدولة	-406.6	-3334.0	-3235.4	-1992.3	567.5
معدل نمو %	-2.97	-2.13	-3.0	38.4	-128.4
قروض الاقتصاد	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2
معدل نمو %	14.02	15.1	20.3	26.14	11.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013-2015.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2016.

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص 22.

الفصل الثاني ----- واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية تشهد زيادة وذلك تبعا لتغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف حيث نجد أن سنة 2011 ارتفعت بـ 13922.4 مليار دج، وهذا يعود لارتفاع أسعار النفط ونلاحظ أن هذه الزيادة لم تشهد هبوط بل بالعكس وصلت لسنة 2014 إلى 15734.5 بمعدل 3.3%، أما سنة 2015 فانخفضت بـ 15375.4 مليار دج .

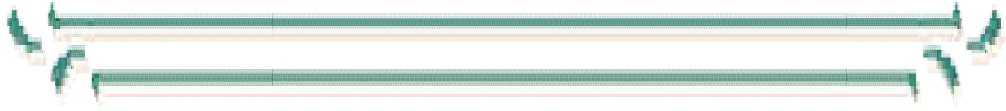
وفيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فقد سجلت سنة 2011 نمو سلبي إلى غاية سنة 2013 بمعدل -3.0 و قفز في سنة 2014 بمعدل نمو 38.4 بقيمة قدرت 1992.4- مليار دج، وبعدها عادت للانخفاض في سنة 2015 بنسبة نمو -128.4 وذلك نتيجة أن الخزينة العمومية أصبحت تسدد القروض التي اقترضتها من الجهاز المصرفي وذلك لتحسن الوضعية المالية، أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد تتماشى بوتيرة معتبرة، رغم التطورات النقدية والمالية غير مواتية بالفعل¹، حيث شهدت نسبة نمو 14.2% سنة 2011 لتصل سنة 2012 إلى 15.1% وهي فترة ملائمة لبرنامج التمويل الموسع للمشاريع، أما سنة 2013 و 2014 فكان نمو معتبر ومرتفع حيث وصل سنة 2014 إلى 26.14% مقارنة بسنة 2013 بمعدل 20.3%، أما سنة 2015 سجلت انخفاضا بمعدل 11.9% نتيجة قيام بنك الجزائر بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة كما قام بتخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية الذي انتقل من 12% إلى 8%. نستخلص مما سبق أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة الأخيرة استطاعت التحكم في التضخم وهذا راجع إلى أن البنك ادخل أداة جيدة لاسترجاع السيولة لستة أشهر وإلى رفع معدل الاحتياطي الإلزامي بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية واستمرار استهداف التضخم كهدف نهائي لها، وأن التحكم في التضخم يساهم في الاستقرار النقدي والمالي.

¹ محمد لكصاسي، التوجهات المالية النقدية لسنة 2015 و 9 أشهر من 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، جانفي 2017، ص 13.

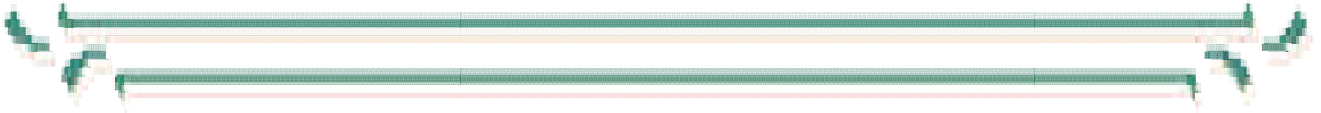
خلاصة الفصل:

اعتمد البنك الجزائري في أسلوب إدارته للسياسة النقدية على الأدوات الغير مباشرة التي تتمثل في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري حتى يتمكن من التحكم في التضخم بطريقة مثلى .

أعطى الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لبنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية وجعل التحكم في مستويات الأسعار واستقرارها يشكل أولوية بالنسبة للسياسة النقدية, وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم.



خاتمة عامة



بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بإشكالية هل نجحت السياسة النقدية في الجزائر في كبح الضغوط التضخمية في ظل التوسع في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2015 والذي أحطنا بجوانبه من خلال فصلين سابقين الذكر توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

أولاً: النتائج

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى التحكم في التضخم احد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية نثبت صحتها وذلك لان السياسة النقدية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف وعلى رأسها تحقيق الاستقرار في الأسعار وهذا بهدف التحكم في التضخم.

- الفرضية الثانية تتوقف فعالية السياسة النقدية على مدى وصولها للأهداف المسطرة، نثبت صحتها وذلك من خلال تحكمها في معدلات التضخم والاستقرار النقدي والاقتصادي ومواجهة التغير في المستوى العام وتحديد هدف استقرار الأسعار كهدف أولي ونهائي.

-الفرضية الثالثة نجحت السياسة النقدية في الجزائر في كبح الضغوط التضخمية في ظل التوسع في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، نثبت صحتها نسبيا حيث أن السياسة النقدية كان لها الفضل في استرجاع بعض التوازنات الاقتصادية الكلية لا سيما التحكم في التضخم الذي عرف انخفاضا واضحا سنة 2000 إلى نسبة 0.30% وكان ذلك نتيجة للسياسة النقدية المتشددة التي كانت تهدف إلى الحد من توسع الكتلة النقدية ونجاحها في التحكم في التضخم، وبقي متذبذبا إلى سنة 2011 حيث سجل نسبة 4.5% وبينما سجل في سنة 2012 أعلى

نسبة قدرت بـ 8.90% وهذا نتيجة الزيادة في الكتلة النقدية التي ساهمت في ارتفاعه مع الزيادة في الأجور ، وبعد ذروة 2012 تم إدخال أداة جديدة لامتصاص السيولة لمدة 06 اشهر مما أدى إلى انخفاض التضخم في السنوات الموالية ، وعموما فإن هدف السياسة النقدية التحكم في التضخم كهدف نهائي لها .

2- النتائج العامة للدراسة:

- تعتبر السياسة النقدية مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية هدفها هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومعالجة الضغوط التضخمية وتحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي.

- تؤدي السياسة النقدية دورا كبيرا في القضاء على الاختلالات الاقتصادية وذلك عن طريق تأثيرها على الدورات الاقتصادية (كساد ، تضخم) ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

- يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته الأساسية إما ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.

- يعتبر التضخم المستورد من أهم أسباب التضخم في الجزائر لذلك يصعب تفسير التغيرات في معدلات التضخم بتغير استقلالية بنك الجزائر .

- نجحت الجزائر إلى حد بعيد من خلال أدوات السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم خلال الفترة (2000-2015) مما جعل معدلات التضخم في هذه الفترة مقبولة.

ثانيا: الإقتراحات

- لا بد أن تنحصر أهداف السياسة النقدية في الجزائر حول استهداف معدلات تضخم مقبولة.

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية ، تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار .
- السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة سياسة السوق المفتوحة .
- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر ، وتوفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوق المفتوحة ليتم الاعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية .
- التقليل من الاستيراد ومحاولة تعويض الواردات بالمنتوج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد الذي يساهم في ارتفاع معدلات التضخم العالية .
- على السياسة النقدية المطبقة في الجزائر محاولة التوفيق بين هدف التضخم وبين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني .

ثالثا: آفاق البحث

لقد تناول هذا البحث موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم (-2015 2000) ، ولقد حاولنا إبراز دور السياسة النقدية في معالجة التضخم وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق وهذا راجع إلى النقص والقصور في تناول الموضوع ، وبالتالي هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه وإثرائه أكثر من خلال مواضيع أخرى نذكر منها:

- السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر .
- تحديات السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية .
- أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو الاقتصادي في الجزائر .



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

- نعمة الله نجيب, وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والمعرفة والسياسة النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- أحمد فريد مصطفى، محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2015.
- باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر الرياض- مملكة العربية السعودية، 1987.
- جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
- خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الثامنة، 2006، ص 261.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
- عباس كاظم أدهمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان للمطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- عبد المطالع عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 1999.

- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
 - كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2015.
 - محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
 - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة 2003.
 - مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
 - مفيد عبداللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، ساحة السوق- الوادي، 2007.
 - موسى زاوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، منشورات الدار الجزائرية، الطبعة الأولى الجزائر، 2015 .
 - هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2014.
 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 2- المذكرات والأطروحات:**
- بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية للأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان 1996-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.
 - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن 1990-2003، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
 - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2011.

- الشيخ احمد ولدالشيباني, فعالية النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية, جامعة سطيف, 2013.
- بطاهر علي, إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, فرع تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر, 2006.
- بقبق ليلي أسهمان, آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية), مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص نقود ومالية وبنوك, جامعة تلمسان, 2015.
- بوزعرور عمار, السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, فرع التخطيط, جامعة الجزائر, 2008.
- درواسي المسعود, السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي, دراسة حالة الجزائر, 1990-2004, أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2006.
- سعيد هتهات, دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص دراسات الاقتصادية, جامعة ورقلة 2006.
- عنتر بوتيار, تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي, حالة الجزائر 1990-2013, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, تخصص علوم تجارية, فرع تقنيات كمية للتسيير, جامعة مسيلة, 2011.
- فريد بن طالبي, السياسة النقدية والسياسة المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر, مذكرة لنيل شهادة الماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير, نقود ومالية, جامعة الجزائر, 2002.
- لعزاري حسيبي, دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, فرع نقود وبنوك, جامعة الجزائر 2011, 03.

3- الدوريات والمقالات:

- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.
- محمد لكصاسي، التوجهات المالية النقدية لسنة 2015 و9 أشهر من 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، 2016.
- طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جامعة الشلف، جوان 2014.
- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2004.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي، 2008.
- محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام مجلس الأمة، جويلية 2008.
- ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثالث والعشرون، 2011.
- رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 شتاء/ربيع، جامعة تبسة، 2013.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، الجزائر 2013.
- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013، 2015.

04-التقارير والمراسيم:

- المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر 2015.
- المادة 35 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض.
- المادة 2 من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 50، الجزائر.
- تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2012-2013-2015.

05-المواقع الالكترونية:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009، على موقع الالكتروني www.onefd.dz .consulté le (10/04/2017)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012، على موقع الالكتروني www.onefd.dz .consulté le (10/04/2017)
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2016، على موقع الالكتروني www.onefd.dz .consulté le 10/04/2017
- موقع بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz, consulté le(10/04/2017)

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Les rapports www.bankof-algerie.dz, consulte le:10/04/2017, banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire, rapport, 2012,2013,2015.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور السياسة النقدية في معالجة التضخم مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، وتهدف من الجانب النظري إلى توضيح مفهوم السياسة النقدية وأدواتها ومفهوم التضخم وأهم أسبابه وطرق مكافحته للوصول لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

أما الجانب التطبيقي يهدف لإبراز واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (-2015 2000)، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية نجحت إلى حد بعيد في كبح الضغوط التضخمية والحد منها .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، المعروض النقدي، استقرار الأسعار.

Abstract:

The current study aims of tackling the role of the monetary policy in treating the inflation taking in to account the case study of Algeria during (2000-2015) the theoretical part aims of explaining the concept of monetary policy, its tools , the term inflation, its main reasons, and the way to address this phenomenon in order to reach the main goals of the economic policy.

On the other side, the practical side aims of showing the status of monetary policy in Algeria during (2000-2015), consequently this study has concluded that the monetary policy succeeded in preventing the repressions of this inflation.

Keywords: monetary policy, inflation, shown monetary, the steadiness of prices.



الملاحق



1. معدلات عمليات بنك الجزائر

المعدل المستهدف لمناقصات القروض	نداءات العروض		المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الإحتياط الإيجابي	معدل المكافئة في الإحتياط الإيجابي		
	تسهيلات الودائع	إسترجاع السيولة						
		لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام					
-	-	-	-	17,00	11,50	-	-	1993
-	-	-	-	21,00	15,00	-	-	1994
19,44	-	-	-	23,00	14,00	-	-	1995
16,50	-	-	-	19,00	13,00	-	-	1996
13,25	-	-	-	14,50	11,00	-	-	1997
11,75	-	-	-	13,00	9,50	-	-	1998
10,75	-	-	-	12,00	8,50	-	-	1999
8,25	-	-	-	10,75	6,00	-	-	2000
8,25	-	-	-	8,75	6,00	3,00	-	2001
8,25	-	-	2,75	8,75	5,50	4,25	2,50	2002
8,75	-	-	1,75	4,50	4,50	6,25	2,50	2003
4,50	-	-	0,75	4,50	4,00	6,50	1,75	2004
4,25	0,30	1,90	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2005
-	0,30	2,00	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2006
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	2007
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	2008 جانفي
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	2008 فيفري
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 مارس
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 أفريل
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 ماي
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 جوان
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 جويلية
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 أوت
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 سبتمبر
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 أكتوبر
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 نوفمبر
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008 ديسمبر

2. معدلات سوق ما بين البنوك

المعدل السنوي النقدي	المعدل المتوسط الشهري	لأجل (نهاية الشهر)	يوم بيوم (نهاية الشهر)	
17,48	16,00	-	-	1993
20,16	19,50	-	-	1994
21,81	19,75	-	-	1995
21,86	18,09	18,24	0,18	1996
18,25	13,00	10,50	-	1997
10,76	10,00	10,49	0,10	1998
10,61	9,99	10,27	-	1999
10,07	6,45	6,75	-	2000
5,57	2,84	3,35	-	2001
2,70	3,13	4,20	-	2002
2,80	1,91	4,35	-	2003
2,80	1,09	1,97	-	2004
1,17	1,25	2,06	1,22	2005
1,14	1,23	2,35	-	2006
0,73	-	3,37	-	2007
0,62	-	3,35	-	2008 جانفي
0,52	-	3,34	-	2008 فيفري
0,52	-	3,38	-	2008 مارس
0,42	-	3,41	-	2008 أفريل
0,42	-	3,31	-	2008 ماي
0,32	-	3,32	-	2008 جوان
0,21	-	3,20	-	2008 جويلية
0,10	-	3,16	-	2008 أوت
0,10	-	3,14	-	2008 سبتمبر
0,21	-	3,07	-	2008 أكتوبر
0,32	-	3,09	-	2008 نوفمبر
0,43	-	3,42	-	2008 ديسمبر

1. معدلات عمليات بنك الجزائر

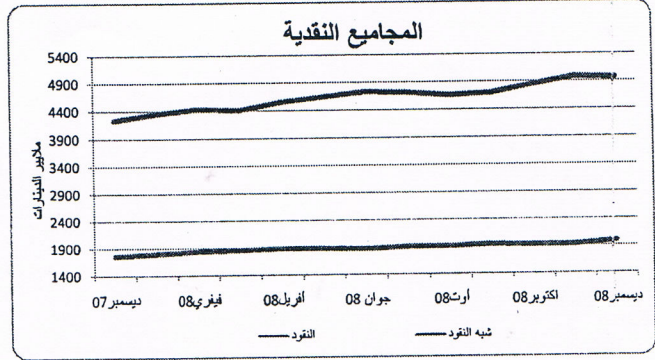
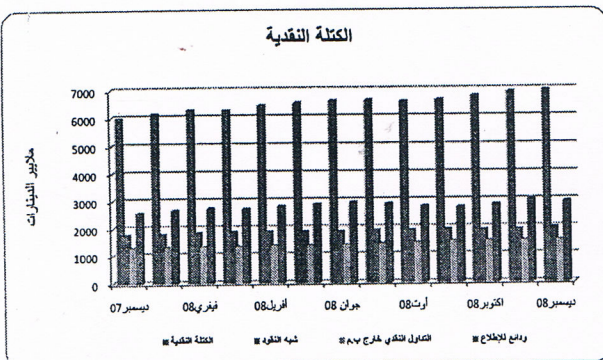
المعدل المستهدف لمناقصات القروض	تداعيات العروض		المعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الإحتياط الإجباري	معدل المكافئة في الإحتياط الإجباري		
	تسهيلات الودائع	إسترجاع السيولة						
		لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام					
-	0,30	2,00	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2006
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	2007
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	2008
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	8,00	0,50	2009
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	2010
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	2011 جانفي
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	فيفري
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	مارس
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	أفريل
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	ماي
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	جوان
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	جويلية
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	أوت
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	سبتمبر
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	أكتوبر
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	نوفمبر
-	0,30	1,25	0,75	-	4,00	9,00	0,50	ديسمبر

2. معدلات سوق ما بين البنوك

المعدل السنوي النقدي	المعدل المتوسط الشهري	لأجل (نهاية الشهر)	يوم بيوم (نهاية الشهر)	
1,14	1,23	2,35	-	2006
0,73	-	3,37	-	2007
0,43	-	3,42	-	2008
0,23	-	3,84	-	2009
1,10	1,11	4,86	1,09	2010
1,10	1,09	4,87	-	2011 جانفي
1,09	1,09	5,00	1,09	فيفري
1,08	1,07	5,00	1,06	مارس
1,17	1,06	5,00	1,06	أفريل
1,15	1,06	5,00	1,06	ماي
1,14	1,06	1,12	1,06	جوان
1,13	1,06	4,00	-	جويلية
1,12	1,06	4,00	1,06	أوت
1,11	1,06	4,00	-	سبتمبر
1,10	1,06	-	1,06	أكتوبر
1,09	1,06	4,00	1,06	نوفمبر
1,09	1,06	-	-	ديسمبر

صافي البنود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإقراض	التدفود							الكتلة النقدية		
			ودائع للتسبيق على الواردات	شبه التدفود	ودائع لدى حساب البريد		ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.ب.م	1238,5	2473,5		
					الاجري	الفيزينة						
448,2	24,5	12,7	73,8	1235,0	97,0	9,4	554,9	577,2	1 238,5	2473,5	2001	
626,8	36,6	36,2	74,1	1485,2	100,6	8,8	642,2	684,7	1 416,3	2901,5	2002	
745,2	41,9	59,7	68,0	1656,0	117,2	12,9	732,0	781,3	1 643,5	3299,5	2003	
890,6	49,6	49,0	98,8	1478,7	120,3	38,0	1133,0	874,3	2 165,7	3644,4	2004	
880,6	20,6	54,6	103,3	1632,9	144,8	131,2	1240,5	921,0	2 437,5	4070,4	2005	
1235,9	19,4	33,5	116,3	1649,8	203,8	132,0	1760,6	1081,4	3 177,8	4827,6	2006	
1111,1	17,6	27,6	141,2	1760,6	215,8	135,2	2277,6	1226,8	3 855,4	5616,0	سبتمبر 2007	
1208,6	16,6	27,5	149,0	1787,4	214,5	149,0	2298,5	1255,5	3 917,5	5704,9	أكتوبر 2007	
1116,5	16,7	23,9	183,5	1759,8	207,6	164,4	2511,9	1266,8	4 150,7	5910,5	نوفمبر 2007	
1389,4	14,7	28,9	195,5	1761,0	211,3	167,4	2570,4	1284,5	4 233,6	5994,6	ديسمبر 2007	
1162,5	15,5	28,1	184,6	1799,8	210,0	161,4	2671,7	1305,4	4 348,5	6148,3	جانفي 2008	
1139,3	15,3	27,4	206,8	1839,6	219,7	155,2	2736,0	1323,5	4 434,5	6274,0	فيفري 2008	
1158,3	15,0	29,1	227,8	1860,7	217,4	164,3	2710,6	1325,9	4 408,2	6288,9	مارس 2008	
968,4	13,4	29,7	240,2	1882,8	221,1	175,4	2807,6	1348,3	4 552,4	6435,2	أفريل 2008	
800,5	13,1	28,2	270,5	1880,4	218,5	176,3	2878,8	1371,7	4 643,3	6523,6	ماي 2008	
804,3	12,9	27,3	278,2	1869,3	218,8	183,1	2946,8	1384,0	4 732,7	6602,1	يونان 2008	
717,3	12,5	28,9	244,5	1905,4	221,4	193,5	2883,3	1413,2	4 711,3	6616,7	جويلية 2008	
483,0	11,7	26,0	216,8	1903,5	225,8	191,3	2793,9	1451,4	4 662,4	6565,9	أوت 2008	
421,9	10,6	15,1	244,3	1938,8	250,6	187,9	2755,0	1503,3	4 696,7	6635,6	سبتمبر 2008	
925,6	10,2	14,8	223,8	1921,1	250,5	209,5	2862,2	1517,2	4 839,4	6760,5	أكتوبر 2008	
1421,9	10,7	15,2	219,0	1926,2	251,8	185,1	3022,1	1523,9	4 982,8	6909,0	نوفمبر 2008	
2027,5	11,4	16,3	223,9	1991,0	265,6	194,2	2985,2	1540,0	4 984,9	6956,0	ديسمبر 2008	
(التغيرات الشهرية بملايير الدينارات الجزائرية)												
196,0	-0,2	-2,3	1,7	-109,7	22,4	0,0	28,2	24,0	74,7	-35,0	2006	
10,5	0,2	-4,0	8,2	28,8	-13,8	-5,4	42,3	17,7	40,8	69,6	سبتمبر 2007	
97,5	-1,0	-0,1	7,8	26,8	-1,3	13,8	20,9	28,7	62,1	88,9	أكتوبر 2007	
-92,1	0,1	-3,6	34,5	-27,6	-8,9	15,4	213,4	11,3	233,2	205,6	نوفمبر 2007	
272,9	-2,0	5,0	12,0	1,2	3,7	3,0	58,5	17,7	82,9	84,1	ديسمبر 2007	
-226,9	0,8	-0,8	-10,9	38,8	-1,3	-6,0	101,3	20,9	114,9	153,7	جانفي 2008	
-23,2	-0,2	-0,7	22,3	39,7	9,7	-6,2	64,3	18,1	86,0	125,7	فيفري 2008	
18,9	-0,3	1,7	21,0	21,1	-2,2	-0,9	-25,5	2,4	-26,3	-5,1	مارس 2008	
-189,9	-1,6	0,6	12,4	22,1	3,6	21,2	97,0	22,4	144,2	166,3	أفريل 2008	
-167,9	-0,3	-1,5	30,3	-2,4	-2,6	0,9	69,2	23,4	90,9	88,5	ماي 2008	
3,8	-0,2	-0,9	7,7	-11,0	0,3	6,8	70,1	12,3	89,4	78,4	يونان 2008	
-86,9	-0,3	1,6	-33,7	36,1	2,6	10,4	-63,6	29,1	-21,4	14,7	جويلية 2008	
-234,3	-0,9	-2,9	-27,7	-1,9	4,4	-2,2	-89,4	38,3	-48,9	-50,8	أوت 2008	
-61,1	-1,1	-10,9	27,6	35,4	24,8	-3,4	-38,8	51,8	34,3	69,7	سبتمبر 2008	
503,7	-0,4	-0,3	-20,6	-17,7	-0,1	21,6	107,2	13,9	142,6	124,9	أكتوبر 2008	
496,4	0,6	0,3	-4,7	5,1	1,3	-24,4	159,9	6,7	143,5	148,6	نوفمبر 2008	
605,5	0,7	1,1	4,9	64,8	13,8	9,1	-56,9	16,1	-17,9	46,9	ديسمبر 2008	
(التغيرات الشهرية بالنسبة المئوية)												
18,84	-1,22	-6,31	1,51	-6,23	12,38	0,00	1,63	2,27	2,41	-0,72	2006	
0,95	1,15	-12,66	6,17	1,66	-6,01	-3,84	1,89	1,46	1,07	1,25	سبتمبر 2007	
8,78	-5,68	-0,36	5,52	1,52	-0,60	10,21	0,92	2,34	1,61	1,58	أكتوبر 2007	
-7,62	0,60	-13,09	23,15	-1,54	-3,22	10,35	9,28	0,90	5,95	3,60	نوفمبر 2007	
24,44	-11,98	20,92	6,54	0,07	1,78	1,81	2,33	1,40	2,00	1,42	ديسمبر 2007	
-16,33	5,40	-2,74	-5,59	2,20	-0,62	-3,59	3,94	1,63	2,71	2,56	جانفي 2008	
-1,99	-0,98	-2,59	12,06	2,21	4,61	-3,83	2,41	1,39	1,98	2,04	فيفري 2008	
1,66	-2,26	6,27	10,14	1,15	-1,02	-0,61	-0,93	0,18	-0,59	-0,08	مارس 2008	
-16,39	-10,44	1,91	5,42	1,19	1,66	13,73	3,58	1,69	3,27	2,65	أفريل 2008	
-17,34	-2,56	-4,91	12,62	-0,13	-1,16	0,51	2,46	1,74	2,00	1,37	ماي 2008	
0,47	-1,65	-3,14	2,84	-0,59	0,12	3,85	2,44	0,90	1,93	1,20	يونان 2008	
-10,81	-2,52	5,73	-12,11	1,93	1,20	5,65	-2,16	2,11	-0,45	0,22	جويلية 2008	
-32,66	-7,03	-9,91	-11,32	-0,10	1,99	-1,12	-3,10	2,71	-1,04	-0,77	أوت 2008	
-12,65	-9,16	-41,85	12,71	1,86	10,97	-1,79	-1,39	3,57	0,74	1,06	سبتمبر 2008	
119,37	-4,07	-1,87	-8,42	-0,91	11,48	-0,04	3,89	0,93	3,04	1,88	أكتوبر 2008	
53,63	5,42	2,24	-2,11	0,27	0,54	-11,64	5,58	0,44	2,96	2,20	نوفمبر 2008	
42,59	6,52	7,14	2,23	3,37	5,47	4,93	-1,88	1,06	-0,36	0,68	ديسمبر 2008	

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



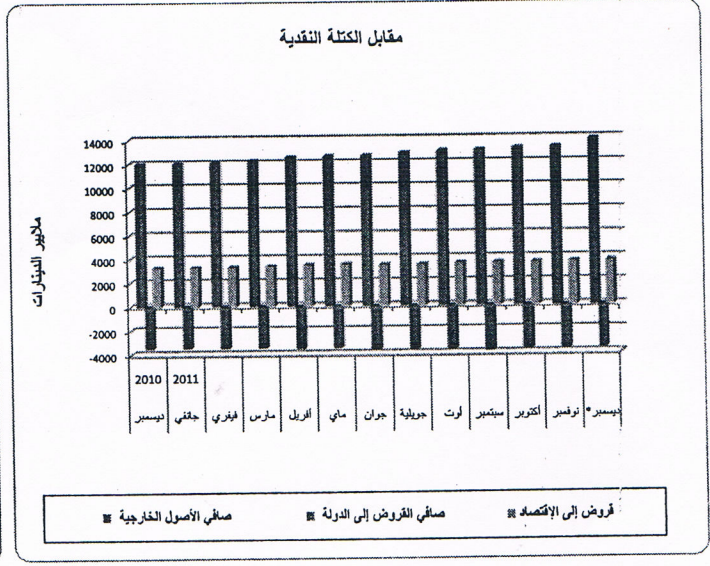
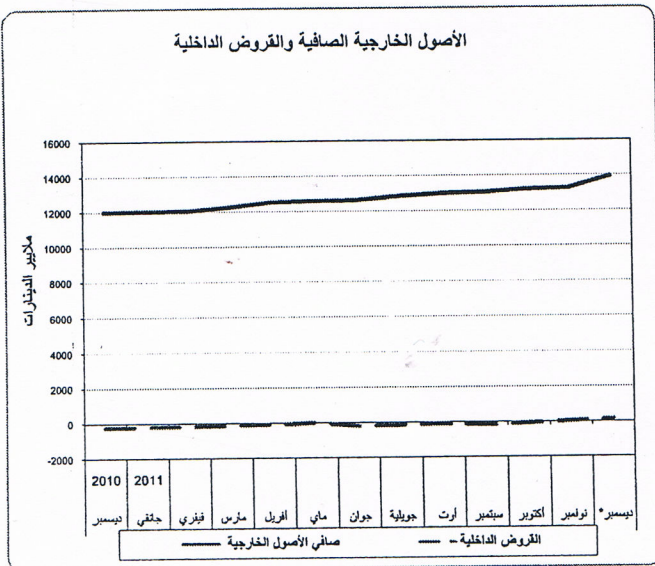
(3)

مقابلات الكتلة النقدية

البانك التجارية	البانك المركزي	أقروض إلى الإقتصاد	القروض إلى الدولة				القروض الداخلية	صافي الأصول الخارجية			
			قروض أخرى	البانك التجارية	البانك المركزي	البانك المركزي		البانك المركزي	البانك التجارية		
										صافي الأصول الخارجية	
1 778,9	0,8	1 779,8	276,1	777,3	-1986,5	-933,2	846,6	28,2	4 151,5	4 179,7	2005
1 904,1	1,3	1 905,4	335,8	870,8	-2510,7	-1304,1	601,3	-11,3	5 526,4	5 515,0	2006
2 203,8	1,5	2 205,2	378,7	723,1	-3294,9	-2193,1	12,1	32,6	7 382,9	7 415,5	2007
2 614,1	1,5	2 615,5	459,8	278,6	-4365,7	-3627,3	-1011,8	19,4	10 227,4	10 247,0	2008
3 085,2	1,7	3 086,5	572,9	340,2	-4402,0	-3488,9	-402,4	20,1	10 865,9	10 886,0	2009
3 266,7	1,4	3 268,1	735,5	683,8	-4 930,2	-3510,9	-242,8	-8,7	12 005,6	11 997,0	ديسمبر 2010
3 268,5	1,4	3 269,9	763,9	604,4	-4 836,8	-3 468,5	-198,5	-15,0	12 050,4	12 035,4	جانفي 2011
3 293,2	1,4	3 294,6	790,1	594,4	-4 887,5	-3 502,9	-208,3	-14,2	12 066,2	12 052,0	فيفري
3 342,9	1,5	3 344,4	819,3	561,5	-4 864,5	-3 483,7	-139,3	-17,3	12 260,9	12 243,6	مارس
3 455,7	1,5	3 457,2	832,6	597,6	-4 980,6	-3 550,3	-93,1	-24,1	12 548,3	12 524,2	أفريل
3 496,6	1,6	3 498,2	873,7	600,6	-4 977,8	-3 503,4	-5,2	-14,7	12 594,2	12 579,6	ماي
3 451,2	1,6	3 452,9	896,1	684,7	-5 245,2	-3 664,4	-211,5	-17,2	12 632,9	12 615,7	جوان
3 486,1	1,6	3 487,7	936,2	778,4	-5 372,2	-3 657,6	-169,9	-15,6	12 849,1	12 833,5	جويلية
3 573,3	1,7	3 575,0	969,8	704,1	-5 339,5	-3 665,6	-90,6	-10,6	12 986,4	12 975,8	أوت
3 611,7	1,7	3 613,4	990,6	667,1	-5 442,7	-3 785,1	-171,7	-14,4	13 056,2	13 041,8	سبتمبر
3 613,7	1,8	3 615,4	1 007,4	742,5	-5 442,5	-3 692,7	-77,3	1,1	13 196,4	13 197,5	أكتوبر
3 675,0	1,8	3 676,8	1 042,8	742,8	-5 438,9	-3 653,3	23,4	40,3	13 222,1	13 262,4	نوفمبر
3 725,0	1,8	3 726,8	1 036,4	854,0	-5 474,5	-3 584,0	142,8	42,3	13 885,9	13 928,2	ديسمبر*

(*) : وضعية مؤقتة

التشغيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية

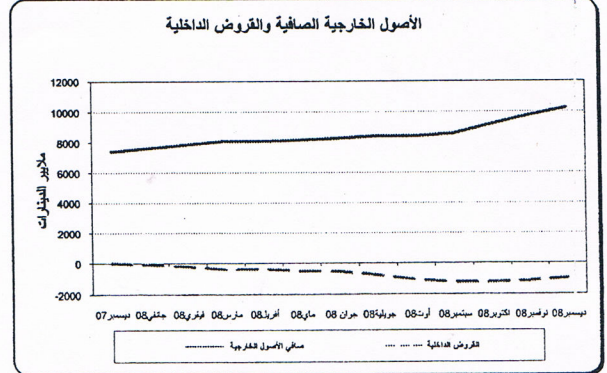
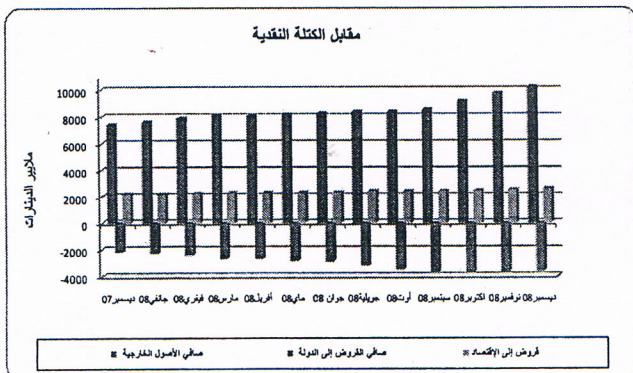


44

مقاربات الكتلة النقدية

التغيرات الشهرية بملابيير الدينارات الجزائرية	القروض الداخلية						صافي الأصول الخارجية			مقاربات الكتلة النقدية	
	قروض إلى الاقتصاد			صافي القروض إلى الدولة			البنك المركزي	البنك التجاري	البنك المركزي		
	البنك المركزي	البنك التجاري	أخرى	البنك المركزي	البنك التجاري	أخرى					
2001	1077,7	0,7	1 078,4	106,4	739,6	-276,3	569,7	1648,2	-2,8	1 313,6	1 310,7
2002	1 266,0	0,8	1 266,8	109,5	774,0	-304,8	578,7	1845,5	13,0	1 742,7	1 755,7
2003	1 379,5	0,7	1 380,2	130,1	757,4	-464,1	423,4	1803,6	16,7	2 325,9	2 342,7
2004	1 534,4	0,6	1 535,0	158,3	736,9	-915,8	-20,6	1514,4	10,1	3 109,1	3 119,2
2005	1 778,9	0,8	1 779,8	276,1	777,3	-1986,5	-933,2	846,6	28,2	4 151,5	4 179,7
2006	1 904,1	1,3	1 905,4	335,8	870,8	-2510,7	-1304,1	601,3	-11,3	5 526,4	5 515,0
2007	2 070,8	1,3	2 072,2	351,0	803,2	-3162,7	-2008,5	63,7	28,9	6 820,9	6 849,8
أكتوبر	2 127,2	1,5	2 128,7	363,5	803,8	-3193,3	-2026,0	102,7	15,2	6 988,5	7 003,8
نوفمبر	2 155,1	1,5	2 156,6	372,0	769,1	-3230,7	-2089,6	67,0	19,5	7 178,3	7 197,9
ديسمبر	2 203,8	1,5	2 205,2	378,7	723,1	-3294,9	-2193,1	12,1	32,6	7 382,9	7 415,5
2008	2 179,9	1,5	2 181,3	371,4	684,9	-3340,7	-2284,4	-103,1	18,5	7 623,5	7 642,0
جانفي	2 237,7	1,5	2 239,2	374,9	633,9	-3465,1	-2456,3	-217,1	29,6	7 850,4	7 880,0
فيفري	2 265,8	1,5	2 267,2	371,7	652,1	-3702,9	-2679,1	-411,8	24,1	8 086,8	8 110,9
مارس	2 288,8	1,5	2 290,3	396,5	626,1	-3713,9	-2691,3	-401,0	30,2	8 057,6	8 087,8
أفريل	2 296,6	1,5	2 298,1	394,9	572,5	-3807,9	-2840,5	-542,5	36,3	8 142,2	8 178,4
ماي	2 322,3	1,5	2 323,7	401,9	551,5	-3842,8	-2889,4	-565,7	32,4	8 258,0	8 290,4
جوان	2 411,0	1,5	2 412,5	414,9	474,2	-4104,5	-3215,4	-802,9	31,0	8 391,8	8 422,8
جويلية	2 402,6	1,5	2 404,1	417,1	395,2	-4312,9	-3500,6	-1096,5	26,2	8 373,7	8 400,0
أوت	2 414,4	1,4	2 415,8	438,4	342,4	-4446,5	-3665,7	-1249,9	25,5	8 551,8	8 577,3
سبتمبر	2 441,3	1,4	2 442,7	459,9	333,9	-4496,2	-3702,3	-1259,6	34,5	9 160,0	9 194,4
أكتوبر	2 516,3	1,4	2 517,7	436,9	298,6	-4437,5	-3702,0	-1184,3	26,3	9 733,9	9 760,2
نوفمبر	2 614,1	1,5	2 615,5	459,8	278,6	-4365,7	-3627,3	-1011,8	19,4	10 227,4	10 246,8
ديسمبر											
(التغيرات الشهرية بملابيير الدينارات الجزائرية)											
2006	25,9	0,0	25,9	22,4	-21,5	-2,3	-1,4	24,5	-34,4	168,3	133,8
2007	30,8	-0,1	30,9	-19,2	-37,3	-28,0	-84,5	-53,6	-5,1	143,2	138,1
أكتوبر	56,4	0,2	56,5	12,5	0,6	-30,6	-17,5	39,0	-13,7	167,6	154,0
نوفمبر	27,9	0,0	27,9	8,5	-34,7	-37,4	-63,8	-35,7	4,3	189,8	194,1
ديسمبر	48,7	0,0	48,6	6,7	-46,0	-64,2	-103,5	-54,9	13,1	204,6	217,6
2008	-23,9	0,0	-23,9	-7,3	-38,2	-45,8	-91,3	-115,2	-14,1	240,6	226,5
جانفي	57,8	0,0	57,8	3,5	-51,0	-124,4	-171,9	-114,1	11,1	226,9	238,0
فيفري	28,0	0,0	28,1	-3,2	18,2	-237,8	-222,8	-194,7	-5,5	236,4	230,9
مارس	23,1	0,0	23,0	24,8	-26,0	-11,0	-12,2	10,8	6,2	-29,3	-23,1
أفريل	7,8	0,0	7,8	-1,6	-53,6	-94,0	-149,2	-141,4	6,0	84,6	90,6
ماي	25,7	0,0	25,6	7,0	-21,1	-34,8	-48,9	-23,3	-3,9	115,8	111,9
جوان	88,8	0,0	88,8	13,0	-77,2	-261,7	-326,0	-237,2	-1,4	133,9	132,4
جويلية	-8,4	0,0	-8,4	2,2	-79,0	-208,4	-285,2	-293,6	-4,8	-18,1	-22,9
أوت	11,7	0,0	11,7	21,3	-52,8	-133,6	-165,1	-153,4	-0,7	178,1	177,3
سبتمبر	26,9	0,0	26,8	21,5	-8,5	-49,6	-36,8	-9,8	9,0	608,2	617,2
أكتوبر	75,0	0,0	75,0	-23,0	-35,4	58,6	0,3	75,3	-8,2	574,0	565,8
نوفمبر	97,8	0,0	97,8	22,9	-20,0	71,8	74,7	172,5	-6,9	493,5	486,6
ديسمبر											
(التغيرات الشهرية بالنسبة المئوية)											
2006	1,4	-0,5	1,38	7,16	-2,41	0,09	0,1	4,2	-148,9	3,1	2,5
2007	1,5	-7,1	1,51	-5,19	-4,44	0,89	4,4	-45,7	-15,0	2,1	2,1
أكتوبر	2,7	15,4	2,73	3,56	0,07	0,97	0,9	61,2	-47,4	2,5	2,2
نوفمبر	1,3	0,0	1,3	2,3	-4,3	1,2	3,1	-34,8	28,3	2,7	2,8
ديسمبر	2,3	0,0	2,3	1,8	-6,0	2,0	5,0	-51,9	67,2	2,9	3,0
2008	-1,1	-3,0	-1,1	-1,9	-5,3	1,4	4,2	-951,9	-43,2	3,3	3,1
جانفي	2,7	0,2	2,7	0,9	-7,4	3,7	7,5	110,7	59,9	3,0	3,1
فيفري	1,3	1,6	1,3	-0,8	2,9	6,9	9,1	89,7	-18,7	3,0	2,9
مارس	1,0	-1,6	1,0	6,7	-4,0	0,3	0,5	-2,6	25,6	-0,4	-0,3
أفريل	0,3	1,6	0,3	-0,4	-8,6	2,5	5,5	35,3	20,0	1,0	1,1
ماي	1,1	-1,5	1,1	1,8	-3,7	0,9	1,7	4,3	-10,7	1,4	1,4
جوان	3,8	1,6	3,8	3,2	-14,0	6,8	11,3	41,9	-4,4	1,6	1,6
جويلية	-0,3	-1,6	-0,3	0,5	-16,7	5,1	8,9	36,6	-15,4	-0,2	-0,3
أوت	0,5	-1,6	0,5	5,1	-13,4	3,1	4,7	14,0	-2,8	2,1	2,1
سبتمبر	1,1	-1,7	1,1	4,9	-2,5	1,1	1,0	0,8	35,2	7,1	7,2
أكتوبر	3,1	1,6	3,1	-5,0	-10,6	-1,3	0,0	-6,0	-23,7	6,3	6,2
نوفمبر	3,9	2,3	3,9	5,2	-6,7	-1,6	-2,0	-14,6	-26,3	5,1	5,0
ديسمبر											

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية

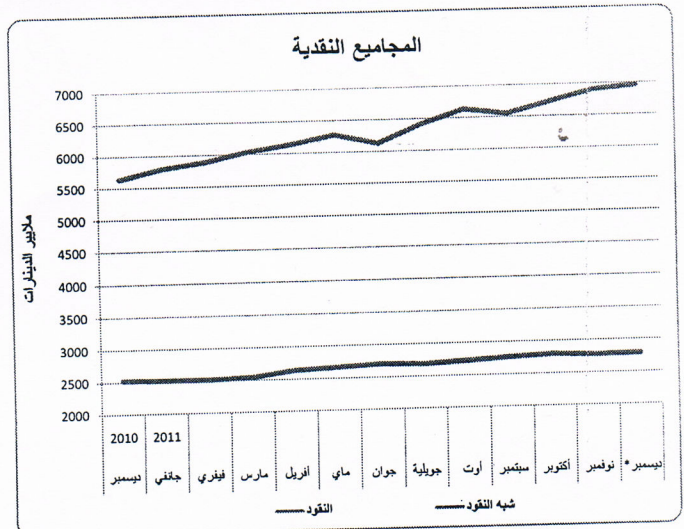
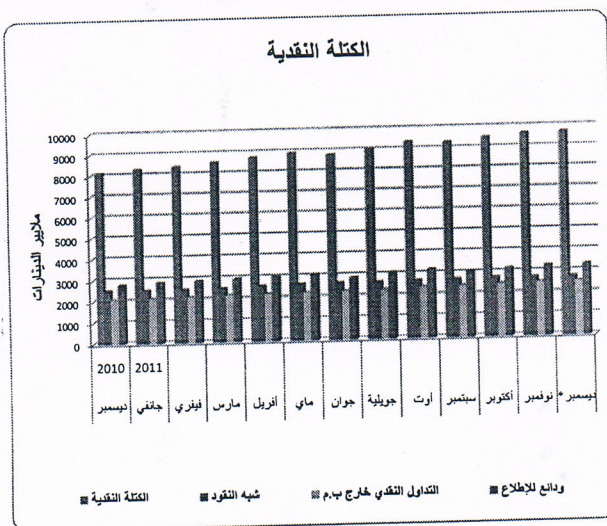


(5)

صافي البنود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للإفراض	النقد							المكتلة النقدية	
			ودائع للتسبيق على الواردات	شبه النقود	ودائع لدى حساب البريد الجاري						
					ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج بدم	ودائع لدى حساب البريد الجاري			
880,6	20,6	54,6	103,3	1 632,9	144,8	131,2	1 240,5	921,0	2 437,5	4 070,4	2005
1 235,9	19,4	33,5	116,3	1 649,8	203,8	132,0	1 760,6	1 081,4	3 177,8	4 827,6	2006
1 389,4	14,7	28,9	195,5	1 761,0	211,3	167,4	2 570,4	1 284,5	4 233,6	5 994,6	2007
2 027,5	11,4	16,3	223,9	1 991,0	265,6	194,2	2 965,2	1 540,0	4 964,9	6 956,0	2008
2 991,0	8,5	14,8	296,2	2 228,9	308,5	270,1	2 541,9	1 829,3	4 949,8	7 178,7	2009
3 277,8	6,6	14,5	292,5	2 524,3	412,8	322,6	2 804,4	2 098,6	5 638,5	8 162,8	ديسمبر 2010
3 213,3	6,4	14,5	292,0	2 518,3	416,4	347,5	2 893,1	2 135,3	5 792,3	8 310,6	جانفي 2011
3 120,0	6,3	14,3	292,8	2 521,4	423,1	367,1	2 925,8	2 172,8	5 888,8	8 410,2	فيفري
3 214,3	6,1	14,3	285,5	2 541,5	432,5	386,8	2 998,1	2 225,1	6 042,5	8 584,1	مارس
3 335,7	6,2	14,2	293,7	2 636,6	448,1	384,6	3 062,3	2 249,7	6 144,7	8 781,3	أفريل
3 339,8	6,1	14,5	266,3	2 671,9	446,3	427,4	3 119,6	2 282,4	6 275,8	8 947,7	ماي
3 266,1	6,1	15,2	277,1	2 706,5	467,1	429,0	2 924,2	2 312,9	6 133,2	8 839,7	جوان
3 262,3	6,0	15,1	276,3	2 691,0	466,5	469,6	3 125,7	2 351,0	6 412,9	9 103,9	جويلية
3 255,1	6,0	15,7	243,8	2 725,4	495,1	474,7	3 240,8	2 428,6	6 639,2	9 364,6	أوت
3 295,5	5,7	16,4	226,9	2 769,2	501,5	489,0	3 111,1	2 454,7	6 556,4	9 325,6	سبتمبر
3 312,5	5,5	16,4	257,0	2 797,3	492,5	515,2	3 220,0	2 504,2	6 731,9	9 529,2	أكتوبر
3 298,5	5,5	17,3	283,7	2 779,7	537,2	505,6	3 319,0	2 539,6	6 901,3	9 681,0	نوفمبر
3 986,5	5,7	17,3	309,7	2 787,5	515,3	521,1	3 356,4	2 571,5	6 964,3	9 751,8	ديسمبر*

(*) وضعية مؤقتة

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



(6)

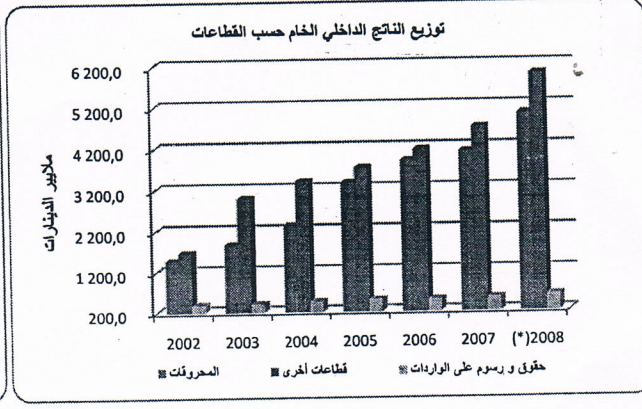
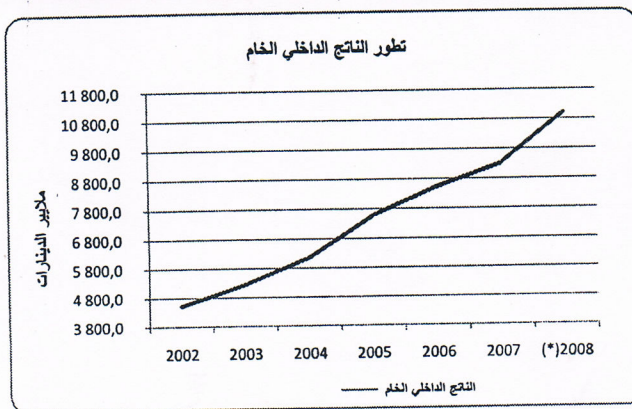
الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات والأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

الناتج الداخلي الخام									
حقوق و رسوم على الواردات	خدمات الإدارات العمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	بناء و أشغال عمومية	الصناعة	الفلحة	قطاعات أخرى	المحروقات		
377,5	499,4	1 004,2	409,9	337,6	417,2	1 668,2	1 477,0	4 522,8	2002
403,1	552,3	1 112,2	445,2	355,4	515,3	2 980,3	1 868,9	5 247,5	2003
446,2	603,2	1 302,2	508,0	390,5	580,5	3 384,4	2 319,8	6 150,4	2004
494,0	631,9	1 518,7	564,4	420,1	581,6	3 716,7	3 352,9	7 563,6	2005
492,1	677,9	1 708,4	674,3	444,4	641,3	4 146,3	3 882,2	8 520,6	2006
530,8	782,4	1 910,7	825,1	463,7	704,2	4 686,1	4 089,3	9 306,2	2007
596,5	1 034,3	2 189,3	967,8	482,5	720,5	5 990,9	5 017,3	11 008,2	(*)2008
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
8,3	11,0	22,2	9,1	7,5	9,2	59,0	32,7	100,0	2002
7,7	10,5	21,2	8,5	6,8	9,8	56,7	35,6	100,0	2003
7,3	9,8	21,2	8,3	6,3	9,4	55,0	37,8	100,0	2004
6,5	8,4	20,1	7,5	5,6	7,7	49,1	44,4	100,0	2005
5,8	8,0	20,1	7,9	5,2	7,5	48,7	45,9	100,0	2006
5,7	8,4	20,5	8,9	5,0	7,6	50,4	43,9	100,0	2007
5,4	9,4	19,9	8,8	4,4	6,5	54,4	45,6	100,0	(*)2008
تغير سنوي بالنسبة المئوية									
24,6%	5,8%	8,9%	14,2%	7,1%	1,2%	7,6%	2,3%	7,0%	2002
6,8%	10,6%	10,8%	8,6%	5,3%	23,5%	11,7%	26,5%	16,1%	2003
10,7%	9,2%	17,1%	14,1%	9,9%	12,3%	13,6%	24,1%	17,1%	2004
10,7%	4,8%	16,6%	11,1%	7,6%	0,2%	9,8%	44,5%	23,0%	2005
-0,4%	7,3%	12,5%	19,5%	5,8%	10,3%	11,6%	15,8%	12,7%	2006
7,9%	15,4%	11,8%	20,4%	4,3%	9,8%	13,0%	5,3%	9,2%	2007
12,4%	32,2%	14,6%	17,3%	4,1%	2,3%	27,8%	22,7%	18,3%	(*)2008

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط
(*) معطيات مؤقتة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية



(7)

الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الديناريات)

الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الزراعة	الصناعة	بناء و أشغال صومرية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق و رسوم على الواردات	
7 562,0	3 352,9	3 715,1	581,6	418,3	564,4	1 518,9	631,8	494,0	2005
8 514,8	3 882,2	4 141,0	641,3	449,5	674,3	1 698,1	677,8	491,5	2006
9 366,6	4 089,3	4 744,8	708,1	479,8	825,1	1 933,2	798,6	532,5	2007
11 090,0	4 997,6	5 438,5	727,4	519,5	956,7	2 147,0	1 087,9	653,9	2008
10 034,3	3 109,1	6 209,4	931,3	573,1	1 094,8	2 384,6	1 225,6	715,8	2009
12 049,4	4 180,4	7 129,9	1 015,2	597,9	1 257,4	2 638,7	1 620,7	739,1	*2010

بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام

100,0	44,3	49,2	7,7	5,5	7,5	20,1	8,4	6,5	2005
100,0	45,6	48,6	7,5	5,3	7,9	19,9	8,0	5,8	2006
100,0	43,7	50,6	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5	5,7	2007
100,0	45,0	49,1	6,6	4,7	8,6	19,4	9,8	5,9	2008
100,0	31,0	61,9	9,3	5,7	10,9	23,8	12,2	7,1	2009
100,0	34,7	59,2	8,4	5,0	10,4	21,9	13,5	6,1	*2010

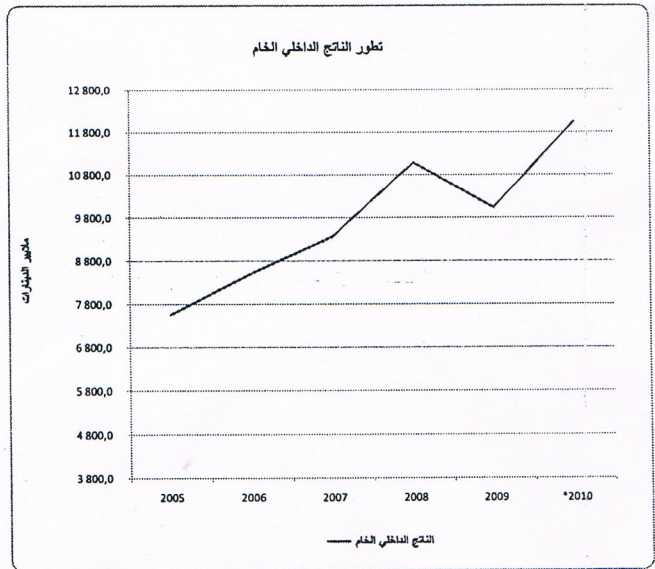
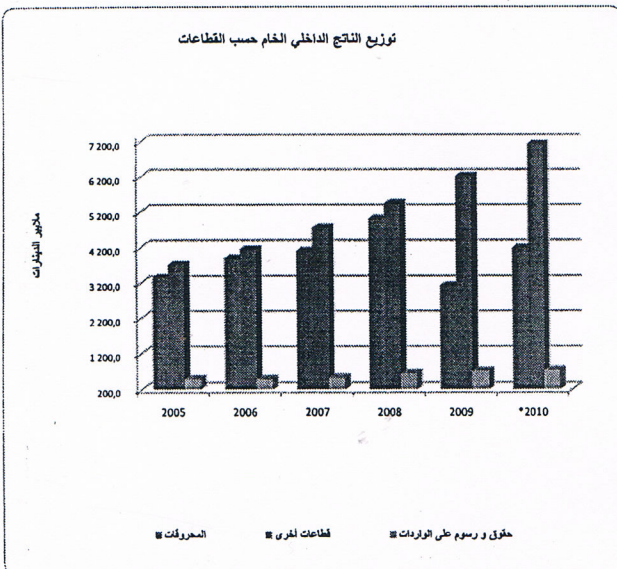
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)

23,0%	44,5%	9,8%	0,2%	7,8%	11,1%	16,6%	4,7%	10,7%	2005
12,6%	15,8%	11,5%	10,3%	7,5%	19,5%	11,8%	7,3%	-0,5%	2006
10,0%	5,3%	14,6%	10,4%	6,7%	22,4%	13,8%	17,8%	8,3%	2007
18,4%	22,2%	14,6%	2,7%	8,3%	16,0%	11,1%	36,2%	22,8%	2008
-9,5%	-37,8%	14,2%	28,0%	10,3%	14,4%	11,1%	12,7%	9,5%	2009
20,1%	34,5%	14,8%	9,0%	4,3%	14,9%	10,7%	32,2%	3,3%	*2010

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط

(*)مطيات مؤقتة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية



(8)

الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

2015	2014	2013	2012	2011	
بملايين دينار، في نهاية السنة					
15 375.4	15 734.5	15 225.2	14 940.0	13 922.4	صافي الموجودات الخارجية
15 522.5	15 824.5	15 267.2	14 932.7	13 880.6	البنك المركزي
-147.1	-90.0	-42.0	7.3	41.8	البنوك التجارية
صافي الموجودات الداخلية					
-1 670.9	-2 047.7	-3 283.6	-3 924.8	-3 993.2	التروض الداخلية
7 844.7	4 512.3	1 920.9	953.6	319.9	صافي التروض إلى الدولة
567.5	-1 992.3	-3 235.4	-3 334.0	-3 406.6	البنك المركزي
-2 156.4	-4 487.9	-5 646.7	-5 712.2	-5 458.4	البنوك التجارية
1 479.3	1 012.3	930.0	1 029.2	1 017.8	ودائع بالعملة الجارية البريدية و الخزينة
1 244.6	1 483.3	1 481.3	1 349.0	1 034.0	التروض إلى الاقتصاد *
7 277.2	6 504.6	5 156.3	4 287.6	3 726.5	أصول الإراض الخاصة بالدولة
-25.1	-27.1	-25.2	-24.4	-17.3	التزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-3.7	-3.6	-3.6	-3.8	-5.2	صافي البنود الأخرى
-9 486.8	-6 529.3	-5 175.7	-4 850.2	-4 290.6	
13 704.5	13 686.7	11 941.5	11 015.1	9 929.2	التقود و شبه التقود (M2)
9 261.2	9 603.0	8 249.8	7 681.5	7 141.7	التقود
4 108.1	3 658.9	3 204.0	2 952.3	2 571.5	التداول النقدي خارج البنوك
3 908.5	4 460.8	3 564.5	3 380.2	3 536.2	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 244.6	1 483.3	1 481.3	1 349.0	1 034.0	ودائع لدى الخزينة و لدى المستوك البريدية
4 443.3	4 083.7	3 691.7	3 333.6	2 787.5	شبه التقود
(التغير السنوي بالنسبة السنوية)					
0.1	14.6	8.4	10.9	19.9	التقود و شبه التقود (M2)
-3.6	16.4	7.4	7.6	24.1	التقود
8.8	10.6	10.7	19.6	10.4	شبه التقود
18.4	37.6	16.3	1.7	-7.5	صافي الموجودات الداخلية
73.9	134.9	101.4	198.1	356.2	التروض الداخلية
128.5	38.4	3.0	2.1	-0.4	صافي التروض للدولة
11.9	26.1	20.3	15.1	14.0	التروض للاقتصاد
(بالنسبة السنوية)					
82.6	79.4	71.7	68.0	68.1	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
55.8	55.7	49.5	47.4	49.0	التقود / إجمالي الناتج الداخلي
24.8	21.2	19.2	18.2	17.6	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
43.9	37.7	31.0	26.5	25.5	التروض للاقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
67.6	70.2	69.1	69.7	71.9	التقود / M2
30.0	26.7	26.8	26.8	25.9	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2.6	2.9	2.9	3.0	3.2	المضاهف النقدي

المصدر : بنك الجزائر

(9)